دور الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية

(دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية)

بحث مُستَلْ من رسالة دكتوراه في المحاسبة

إعداد

أ. محمد عبد المنعم أبو السعود زايد
باحث دكتوراه، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات
mohamed.zaied@egypttechnology-eg.com

د. محمد زيدان إبراهيم
أستاذ المحاسبة المالية، كلية التجارة، جامعة المنوفية

د. مروة أحمد عبد الرحمن البسطويسي
مدرس المحاسبة، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

زايد، محمد عبد المنعم أبو السعود؛ **إبراهيم**، محمد زيدان؛ **البسطويسي**، مروة أحمد عبد الرحمن (٢٠٢٣). دور الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)٢، ١٠٤٧-١٠٩٩.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

دور الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية)

أ. محمد عبد المنعم زايد؛ د. محـــمـــد زيـــدان إبـــراهيـــم؛ د. مروة أحمد البسطويسي

ملخص الدراسة:

تناول البحث دراسة وتحليل دور الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة بالبنوك التقليدية والإسلامية في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية ، وإجراء مقارنة بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية لتحديد او الاختلافات في مستوي الافصاح عن كلا من مخاطر الائتمان والسيولة بالبنوك التقليدية والإسلامية ، وكذلك تحديد مدي تأثير مستوي الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على تحسن منفعة المعلومات المحاسبية ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١١ بنك تقليدي وإسلامي مدرج بالبورصة المصرية ، خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١ ، وتوصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر الائتمان ، بينما لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر السيولة ، كما توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بمستوي جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية ، وكذلك وجود تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على تحسين منفعة المعلومات المحاسبية ، واوصت الدراسة زيادة وتنمية الوعي لدي البنوك العاملة بالجهاز المصرفي بأهمية تحسين ممارسات الافصاح عن المخاطر المصرفية وبخاصة مخاطر الائتمان والسيولة نظرا لتأثيرها الكبير على تحسين منفعة المعلومات لمستخدمي التقارير المالية ، وكذلك تفعيل نظم وقواعد الحوكمة لدى القطاع المصرفي وبخاصة ادارة مخاطر الائتمان والسيولة بالشكل الذي يساهم في ضبط تلك المخاطر والحد من اثارها السلبية وزيادة قدرة البنوك على تحمل الصدمات.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، منفعة المعلومات المحاسبية ، البنوك التقليدية ، البنوك الإسلامية

١-مقدمة ومشكلة البحث:

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاساسية في اقتصاديات أي دولة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، ومن ثم فان تطوير هذا القطاع والحفاظ على استقراره يمثل أحد المعايير الاساسية للحكم على قوة وسلامة اقتصاديات الدول، حيث يساهم الاستقرار المالي في تحسين كفاءة ادارة وتوزيع الموارد الاقتصادية ، كما يساهم في تقييم المخاطر المالية وتحديدها وادارتها، ويعمل ايضا على زيادة القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات المالية.

وتعتبر التقارير المالية ا المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات للعديد من الأطراف المستخدمة لهذه التقارير ، حيث إنه من المعروف أن جميع المستخدمين لهذه التقارير المالية سواء كانوا داخليين أم خارجيين يعتمدون عليها بشكل أساسي في اتخاذ العديد من القرارات مثل قرارات الاستثمار والإقراض وغيرها من القرارات الأخرى ، حيث إن هذه التقارير توفر معلومات مالية وغير مالية تساعد في تفهم الوضع الحالي وحقيقة المركز المالي للمنشأة و بناء توقعات مستقبلية حول مستقبل الشركة ونتائجها، وتكون هذه المعلومات متاحة للجميع سواء ممن تتوافر لهم سلطة الحصول عليها مثل الجهات الحكومية والذين لا تتوافر لهم سلطة في الحصول على هذه المعلومات ، مما يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية.

وحتي تحقق المعلومات المحاسبية أكبر قدر من المنفعة لمستخدمي التقارير المالية لابد من أن تتسم بمستوي عالي من الجودة من خلال توافر الخصائص النوعية الاساسية والداعمة للمعلومات المحاسبية كما حددها الاطار العام لإعداد التقارير المالية الدولية ، مما يحقق مزيد من التوافق بين جودة المعلومات المحاسبية ومنفعتها مع الهدف الرئيسي للمحاسبة والمتمثل في تحقيق أكبر قدر من النفعية في توصيل الخدمة وتلبية احتياجات متلقي الخدمة ، وحتي يتحقق ذلك لابد ان يكون لهذه المعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار، من خلال تحسين دقة تنبؤاته المستقبلية أو تصحيح توقعاته الحالية ، مما ينعكس على ترشيد قرارات هؤلاء المستخدمين (محمد ، ٢٠١٣).

ومع تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الازمات في الآونة الاخير مرورا بالأزمة المالية العالمية والتي كان لها تأثير سلبى على العديد من القطاعات وبخاصة القطاع المصرفي ، اتضح ان من اهم الاسباب المؤدية لحدوث تلك الازمات هي انخفاض مستوى الافصاح والشفافية بشكل عام وعن المخاطر المصرفية بشكل خاص بالتقارير المالية ،مما أدى إلى فقدان المصداقية في الاعتماد على هذه التقارير في اتخاذ القرارات ، لذا أصبح الاهتمام بموضوع الإفصاح والشفافية في التقارير المالية محل اهتمام كل دول العالم والتي ترغب في تكوين اقتصاديات قويه تتنبأ بالأزمات قبل حدوثها.

ويعتبر التوسع في الإفصاح المحاسبي بشكل عام وعن المخاطر المصرفية بشكل خاص من أكثر الوسائل تأثيرا على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث إن زيادة مستوى الإفصاح بالتقارير المالية يؤدى إلى تخفيض التباين في المعلومات بين المتعاملين في السوق مما يترك تأثيرا واضحاً على عنصر الاختيار

غير الملائم ، وفي القطاع المصرفي يتطلع مستخدمو التقارير المالية الى مزيد من المعلومات وبخاصة عن المخاطر المصرفية بالشكل الذي يمكنهم من تقييم قدرة الإدارة على مواجهة المخاطر المصرفية للبنك وتحسين قدرتهم على تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة، والمستقبلية، بشأن المخاطر المصرفية ، ومن ثم ترشيد قرارتهم ، لذا فان الافصاح عن المخاطر المصرفية يساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، ومن ثم تحقيق أكبر قدر من المنفعة لتلك المعلومات لدي مستخدمي التقارير المالية(Elshandidy et al ,2018) .

وفي هذا السياق ازداد الاهتمام على الصعيد المحلى والعالمي بالاهتمام بتحسين منفعة المعلومات المحاسبية ، ونرى ذلك واضحا في ظل التطورات الحديثة لمعايير التقارير المالية الدولية ، بالاهتمام بتحسين خصائص المعلومات المحاسبية بما يحسن من جودتها ، وفي ضوء ذلك تسعى هذه الدراسة على البحث عن الدور المرتقب للإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية بالقطاع المصرفي .

وفي ضوء ماسبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

١- هل توجد اختلافات ذات دلالة احصائية لمستوى الافصاح عن المخاطر المصرفية(الائتمان-السيولة) بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟
٢- هل توجد اختلافات ذات دلالة احصائية لمستوى منفعة المعلومات المحاسبية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟
٣- هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك على تحسين منفعة المعلومات المحاسبية؟

٢-أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتحليل المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك التقليدية والإسلامية في ضوء التطورات الحديثة لبازل٣ ومعايير التقارير المالية الدولية وقواعد البنك المركزي المصري، وكذلك التعرف على العلاقة بين مستوى الافصاح عن المخاطر المصرفية وتحسين منفعة المعلومات المحاسبية ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاهداف الفرعية التالية:

١- الكشف عن مدى وجود اختلافات لمستوى الافصاح عن المخاطر المصرفية، منفعة المعلومات المحاسبية في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية.
٢- الكشف عن مدى وجود اختلافات لمستوى، منفعة المعلومات المحاسبية في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية.
٣- دراسة وتحليل مدي تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على تحسين منفعة المعلومات المحاسبية بالقطاع المصرفي .

٣-فروض البحث:

في ضوء أهداف البحث تتمثل فروض البحث في الآتي:

الفرض الاول: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية":

الفرض الثاني: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لمستوي منفعة المعلومات المحاسبية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية":

الفرض الثالث: "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على تحسين منفعة المعلومات المحاسبية"

٤-أهمية البحث

يمكن تناول أهمية البحث وفق التقسيم التالي:

(أ) الأهمية العلمية:

١- تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من أهمية المعلومات المحاسبية بشكل عام في اتخاذ القرارات ، وبخاصة الافصاح عن المخاطر حيث اتجهت الأنظار في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاهتمام تحسين مستوى الافصاح عن المخاطر لأهميته في اتخاذ القرارات.

٢- كما تنبع أهمية هذا البحث من خطورة المشاكل التي تواجهها البنوك في الآونة الأخيرة وبخاصة التعرض لمخاطر التعثر المالي والتهديد بإفلاس البنوك ، حيث تعرضت العديد من البنوك في اعقاب الازمة المالية الاخيرة الانهيار بسبب ضعف مؤشرات الاستقرار المالي لدى البنوك وعدم قدرتها على تحمل الصدمات .

٣- تناول أحدى المجالات البحثية الحديثة ، والتي تندر بها الكتابات في البيئة العربية بصفه عامه والبيئة البحثية المصرية بصفة خاصة ، وبيئة الأعمال موضع الدراسة والتحليل ، والعمل على تطويرها في ضوء المتغيرات والتطورات الجديد في قواعد ومعايير عمل البنوك بالشكل الذي يساهم في مزيد من التواصل مع الحركة البحثية العالمية.

(ب) الأهمية العملية:

١- تفيد نتائج هذا البحث العديد من الجهات مثل المستثمرين ، والمقرضين ، وغيرهم من الجهات الأخرى ، حيث تعتمد العديد من الجهات على المعلومات المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر في اتخاذ القرارات ، مما يساهم في ترشيد قراراتهم.

٢- يمثل هذا البحث أهمية لأسواق المال ، لوضع مزيد من الضوابط لتحسين مستوى الافصاح عن المخاطر لدى البنوك في ضوء المؤشر الذى تقترحه الدراسة، مما يساهم رفع كفاءة سوق المال.

٣- وعلى المستوى الدولي تنعكس نتائج هذا البحث بشكل غير مباشر إذا حققت فاعليتها في البيئة المصرية على تحسن أسواق المال العربية والأجنبية ، نظرا لوجود العديد من الاستثمارات المشتركة والمعاملات المختلفة بين البنوك داخل مصر و خارجها ، وكذلك وجود تعاملات مشتركة بين أسواق المال المصرية والعربية والعالمية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي على الصعيد العالمي.

٥-حدود البحث:

تتضمن حدود الدراسة الفئات التالية :

(أ) حدود منهجيه:

١- يقتصر هذا البحث على تناول المخاطر المالية التي تواجهها البنوك والتي تتمثل في كلا من (مخاطر الائتمان- -مخاطر السيولة) دون التعرض لغيرها من المخاطر الى بالقدر الذي يفي بمتطلبات الدراسة النظرية.

٢- يقتصر البحث في قياس منفعة المعلومات المحاسبية على أحد الخصائص النوعية الأساسية الهامة وهى (الملائمة) ، باعتبارها اكثر المقاييس المستخدمة لمنفعة المعلومات المحاسبية.

(ب) حدود مكانية:

سوف يتم تطبيق الدراسة على كافة البنوك التقليدية والإسلامية المدرجة بالبورصة المصرية .

(ج) حدود زمنية:

الاقتصار على سلسله زمنيه لتجميع بيانات الدراسة لمدة سبع سنوات من ٢٠١٥- ٢٠٢١ باعتبارها أحدث فترة يتم فيها تطبيق البحث

٦-منهج البحث:

تحقيقا لأهداف الدراسة فان الباحث سوف يعتمد على التكامل بين كلا من المنهج الاستقرائي وذلك من خلال القيام بالاطلاع واستقراء الدراسات العلمية السابقة التي تناولت موضوع والمنهج الاستنباطي في بناء الفروض واختبارها ثم استخلاص النتائج.

٧-الدراسات السابقة

نتناول في هذا القسم أهم ما ورد في الفكر المالي والمحاسبي فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة ودوره في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية ، ويمكن تناول ذلك بشكل موجز على النحو التالي :

٢/٧الدراسات التى تناولت الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة فى البنوك التقليدية والإسلامية

استهدفت دراسة (Wontergthem,2015) بناء مؤشر شامل للإفصاح عن المخاطر بالبنوك بما يلبي متطلبات الافصاح و التوصيات المقترحة من قبل لجنه بازل للرقابة المصرفية(بازل ٣) في ضوء الدعامة الثالثة التي تتعلق بانضباط السوق، كما تهدف الدراسة الى اجراء مقارنه لمستويات الافصاح طبقا لهذا المؤشر بين البنوك وبعضها البعض ذات الخصائص المختلفة، بالتطبيق على عينه مكونه من ٣٠ بنك من البنوك الأوروبية، وركزت الدراسة على المخاطر المتعلقة ب كل من (الائتمان –السوق- سعر الفائدة) ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقه ايجابيه بين الافصاح عن المخاطر وانخفاض الخسائر الرأسمالية اثناء اختبارات تحمل الضغوط، وعلاقة ايجابية مع حجم البنك والسيولة ،بينما توصلت الدراسة لوجود علاقه عكسيه بين الافصاح عن المخاطر و نسبه راس المال الإلزامي الذي تحتفظ به البنوك، والدخل من غير الفوائد، وعدم وضوح العلاقة بين الافصاح والتقلبات في الدخل.

تناولت دراسة (Al-Maghzom et al ,2016) دراسة وتحليل مستوى الافصاح عن المخاطر للبنوك الإسلامية و الغير اسلاميه المدرجة في البورصة السعودية، بالاعتماد على طريقه تحليل المحتوى للتقارير المالية ، بالتطبيق على عينه مكونه من ١٢ بنك من البنوك المدرجة بالبورصة السعودية منهم اربعة بنوك اسلاميه ، خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣ ،وتهدف الدراسة ايضا الى تكوين مؤشرين للإفصاح عن المخاطر لقياس مستوى الافصاح عن المخاطر في كل من البنوك الإسلامية و الغير اسلاميه، وتوصلت الدراسة الى ان البنوك الإسلامية مستوى الافصاح عن المخاطر بها اقل من البنوك غير الإسلامية، ومع ذلك كشفت الدراسة ان العناصر العامة الافصاح عن المخاطر للبنوك غير الإسلامية تقريبا هي نفسها العناصر العامة للإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية، الا ان الدراسة تؤكد ان مستوى الافصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية منخفض مقارنه بالبنوك غير الإسلامية، وفي ضوء ذلك اوصت الدراسة بضرورة تعزيز مستوى الافصاح عن المخاطر في البنوك حيث يساهم ذلك في ترشيد قرارات المستثمرين.

واستهدفت دراسة (Nahar et al ,2016) التعرف على مستوى الافصاح عن المخاطر للبنوك في بنجلاديش، وأهم العوامل المحددة للإفصاح عن المخاطر، واعتمد الاطار النظري لهذه الدراسة على نظريه الوكالة، وتكوين مؤشر للإفصاح عن المخاطر، بالاعتماد على معيار التقارير المالية الدولية IFRS و بازل ٢ ،وضوابط السوق ، والدراسات السابقة ، بالتطبيق على عينه مكونه من ٣٠ بنك من البنوك المدرجة في البورصة دهاكا في بنجلادش ، خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة الى ان الالتزام IFRS7 و بازل ٢ ، و معيار ضوابط السوق ، يساهم في زياده مستوى الافصاح عن المخاطر بالنسبة لكل نوع من انواع المخاطر(السوق- الائتمان السيولة –التشغيل- الاسهم) وأرجعت الدراسة ذلك التأثير الى الضوابط التنظيمية، والتبني الاختياري لمعايير الافصاح الدولية في القطاع المصرفي في بنجلاديش ، كما توصلت الدراسة الى ان اهم محددات الافصاح عن المخاطر تتمثل في نوع الخطر، عدد لجان المخاطر، الرافعة المالية ،حجم البنك، مدى وجود وحده اداره المخاطر، حجم مجلس الإدارة ،مدى تبيعة مراجع الحسابات Big 4.

كما استهدفت دراسة (قاسم ،٢٠١٧) تحديد المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك التجارية ومعوقات الإفصاح عنها وكيفية قياسها ، كما استهدفت الدراسة الى وضع اطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك التجارية ودراسة مدى تأثير ذلك الاطار على جودة التقارير المالية للبنوك ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٠ بنوك تجارية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين متغيرات الافصاح عن المخاطر الائتمانية وكلا من معدل العائد على الصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين والمستحقات الاختيارية وهى جميعها المتغيرات المعبرة عن جودة التقارير المالية ، أي أن الاطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية يساهم في تحسين جودة التقارير المالية للبنوك ، وأوصت الدراسة بضرورة تشديد الرقابة ودور لجان المراجعة في الحد من ممارسات ادارة الارباح في البنوك ، كما أوصت الدراسة بزيادة مستوى الافصاح عن المخاطر في البنوك ، وكذلك التنسيق بين ادارات البنوك والبنك المركزي فيما يتعلق بالديون المتعثرة.

وتناولت دراسة (Abd Elghaffar et al ,2019) قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك المصرية التعرف على أهم محددتها ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٢٨ بنك ، خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧، بالاعتماد على اعداد مؤشر الافصاح عن المخاطر في البنوك وتضمن ذلك المؤشر ٦ فئات للمخاطر وهى مخاطر الائتمان ، السوق ، ومخاطر هيكل وكفاية راس المال ، المخاطر التشغيلية ، المخاطر غير المالية الأخرى ، وتم قياس مستوى الافصاح عن المخاطر بالاعتماد على تحليل المحتوي لمؤشر الافصاح ، وتوصلت الدراسة الى وجود مستوى متوسط من إجمالي الإفصاح عن المخاطر لجميع البنوك محل الدراسة ، كما توصلت الدراسة الى ان البنوك التي بها نسبة عالية من اعضاء مجلس الادارة المستقلين ، حجم مجلس ادارة اكبر ، وحجم لجنة مراجعة اكبر ، هيكل ملكية مؤسسية اكبر ، والمراجعة من قبل شركات المراجعة Big 4 ، يكون لديها حافز اكبر لزيادة مستوى الافصاح عن المخاطر ، كما توصلت الدراسة الى أن للرافعة المالية والأخبار السيئة والمسؤولية الاجتماعية للبنك لها تأثير سلبى مع مستوى الافصاح عن المخاطر المصرفية.

كما استهدفت دراسة (Grassa et al ,2020) البحث عن محددات الافصاح عن المخاطر في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية والمقارنة بينهم ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٧٢ بنك اسلامي ، ٩٧ بنك تقليدي في ١١ دولة ، خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ ، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن البنوك الافصاح الإسلامية مستوى الافصاح لديها عن المخاطر أقل من البنوك التقليدية ، كما توصلت الدراسة الى ان كلا من ادراج البنك في البورصة ، البنوك كبيرة الحجم ، والبنوك التي عمرها اكبر يكون مستوى الافصاح لديها عن المخاطر اكبر مقارنة بغيرها، كما توصلت الدراسة الى الملكية المركزة ، الملكية الاجنبية ، حجم مجلس الادارة لها تأثير عكسي على مستوى الافصاح عن المخاطر، وعلى العكس من ذلك فان استقلالية مجلس الادارة ، ونسبة المدراء الاجانب في مجلس الادارة لها تأثير إيجابي على مستوى الافصاح عن المخاطر ، واوصت الدراسة بضرورة تعزيز اليات الحوكمة في البنوك لدورها الكبير في تحسين مستوى الافصاح عن المخاطر.

وركزت دراسة (Mukhibad et al ,2020) على التعرف مدي تأثير اليات حوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية في إندونيسيا ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٧ بنوك في إندونيسيا ، خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٧ ، واعتمدت الدراسة في قياس الافصاح عن المخاطر على تحليل المحتوى ، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان عدد اعضاء هيئة الرقابة الشرعية بالبنوك الإسلامية ، والعضوية فيها ، و نسبة المفوضين المستقلين الى عدد لجان المراجعة لا تؤثر على مستوي الافصاح عن المخاطر ، كما توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير لنسبة الرافعة المالية إلى حساب الاستثمار على الإفصاح عن المخاطر، وتوصلت ايضا الى أن كمية الأصول فقط هي التي تؤثر على الإفصاح عن المخاطر.

كما تناولت دراسة اخرى ل (Grassa et al ,2020) التعرف على مدى تأثير مستوى الجدارة الائتمانية للإفصاح عن المخاطر في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية ، والى أي مدى تسعى البنوك الإسلامية لرفع مستوى تصنيفها الائتماني ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٦٩ بنك منهم ٧٢ بنك اسلامي ، ٩٧ بنك تقليدي في ١١ دولة ، خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، وتوصلت الدراسة الى ان البنوك التي تتمتع بمستوى عالي من التصنيف الائتماني تميل الى الحفاظ على مستوى عالي من الافصاح عن المخاطر مقارنة بغيرها ذات التصنيف الائتماني الضعيف ، كما توصلت الدراسة الى ان التأثير الإيجابي لهذه العلاقة يكون اكثر في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية ، كما توصلت الدراسة الى ان البنوك الإسلامية يكون مستوى الافصاح عن المخاطر لديها اقل من البنوك التقليدية بسب المخاطر المحيطة بطبيعة عملها والتي تؤثر على مستوي تصنيفها الائتماني.

واستهدفت **دراسة (Goswami,2021)** التعرف على تأثير استمرارية مخاطر الائتمان على الصناعة المصرفية بالهند ، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠١٦/٢٠١٧)، حيث تبحث الدراسة في كيفية تأثير خصائص البنك ، متغيرات الاقتصاد الكلى ، بالإضافة الى الاصلاحات التنظيمية والتغيرات في هيكل الملكية ، والازمات المالية على جودة أصول القطاع المصرفي بالهند ، وتوصلت الدراسة الى استمرار وجود مخاطر الائتمان بين البنوك الهندية أثناء فترة الدراسة ، كما توصلت الدراسة الى أن إ الربحية الأعلى ، والكفاءة الإدارية الأفضل ، والدخل الأكثر تنوعًا من الأنشطة غير التقليدية ، والحجم الأمثل للبنوك ، والفحص الملائم للائتمان والمراقبة والالتزام بالمعايير التنظيمية ستساعد في تحسين جودة الائتمان للبنوك الهندية.

استهدف دراسة (Shah et al ,2021) البحث عن محددات مخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية مع التركيز فقط على البنوك الإسلامية الكاملة في باكستان ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٤ بنوك اسلامية كاملة ، وتوصلت الدراسة الى أن نسبة كفاية راس المال والربحية لهما تأثير سلبى كبير على مخاطر الائتمان ، وبالتالي ، فإن زيادة رأس المال قد تحد من مخاطر الائتمان للبنوك. وبالمثل، فإن زيادة الربحية قد تكون مفيدة في امتصاص مخاطر الائتمان ، لذلك فإن الحفاظ على رأس مال كافٍ أمر ضروري للبنك لإدارة مخاطر الائتمان. وبالمثل، يجب على البنوك الإسلامية التركيز على زيادة ربحيتها من خلال فعالية آليات استرداد القروض وزيادة صافي العملاء.

٢/٧ الدراسات التي تناولت منفعة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة (Accounting Information Benefits):

استهدفت دراسة (محمد ، ٢٠١٣) التعرف على أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على منفعة المعلومات المحاسبية ي القوائم المالية اليمنية من خلال بناء نموذج تنبؤي لقيمة البنك والتعرف على قدرتها التفسيرية قبل وبعد تطبيق IFRS، بالتطبيق على عينة من البنوك اليمنية التجارية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١، وتوصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات المحاسبية، من خلال التأثير على المحتوى الإعلامي والمقدرة التفسيرية لها خلال الفترة اللاحقة لتطبيق IFRS عن الفترة السابقة لتطبيقها.

تناولت دراسة (El-Bannany,2015) بناء نموذج لتفسير اسباب تغير مستوى الافصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك الإماراتية، حيث تهدف الدراسة الى البحث عن مدى تأثير مجموعه من المتغيرات متمثلة :في الازمه المالية العالمية وهيكل الملكية الاجنبية ، وعمر البنك ،وربحية البنك على مستوى الافصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك الاماراتية ، بالتطبيق على عينه مكونه من ١٥ بنك في الامارات ،خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ ، وتوصلت الدراسة لوجود تأثير معنوي لكل من الازمه المالية العالمية وهيكل الملكية الأجنبية ،وربحية البنك علي مستوي الافصاح عن مخاطر الائتمان، في حين لا يوجد تأثير معنوي لعمر البنك على مستوى الافصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك الامارتية.

واستهدفت دراسة (وهدان و الزيني ، ٢٠١٦) دراسة التمايز بين شركات التامين في القطاعين العام والخاص حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار، ودراسة مدى وجود علاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين المختلفة، وكذلك دراسة مدى تأثير منفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بتلك الشركات. ،بالاعتماد على استقصاء موجهة إلى المديرين والموظفين المختصين في هذه الشركات لتجميع البيانات ، وكانت أهم نتائج الدراسة هي : وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين طبقا لنمط الملكية حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين، كما يوجد تأثير جوهري لمنفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين، ويوجد تباين للمساهمة النسبية للمتغيرات المتعلقة بمنفعة المعلومات المحاسبية في درجة تأثيرها على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار.

وتناولت دراسة (شحاته واخرون ،٢٠١٧) دراسة دور تبنى معايير التقارير المالية الدولية في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية وأثره على التنمية الاقتصادية كأحد اهم عناصر التنمية المستدامة ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٧٧ شركة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية في ١٣ قطاع مختلف ، خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤، وتوصلت الدراسة الى أن هناك تحسن طفيف في منفعة المعلومات المحاسبية بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية يتمثل في زيادة ملائمة معلومات القيمة الدفترية للاسهم ، في حين تشير النتائج الى ان تبنى معايير التقارير المالية الدولية لها تأثير سلبى على منفعة المعلومات المحاسبية حيث أدت الى انخفاض قابلية المعلومات للمقارنة ، وانخفاض الملائمة والقدرة التنبؤية لمعلومات الارباح المحاسبية .

كما تناولت دراسة (Elaoud and Jarboui,2017) دراسة وتحليل مدى تأثير تخصص مراجع الحسابات ع كمتغير وسيط على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الاستثمار ، بالتطبيق على عينة مكونة من الشركات الصناعية في تنزانيا ، خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، وتوصلت الدراسة الى أن جودة المعلومات المحاسبية تساهم في الحد من مشكلة الاستثمار المفرط ، وترى الدراسة أن جودة المعلومات المحاسبية وتخصص المراجع اليتنان متبادلتان في تعزيز كفاءة الاستثمار ، حيث توجد علاقة ارتباط ايجابيه بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الاستثمار للشركات التي يراجع حسابتها مراجع متخصص .

واستهدفت دراسة (Elbakry et al , 2017) التعرف على التغير في قيمة ملائمة المعلومات المحاسبية قبل وبعد التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في كلا من المانيا والمملكة المتحدة ، في ظل استخدام ثلاثة نماذج مختلفة ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٣٣ شركة مدرجة بالمملكة المتحدة ، ٩٦ شركة مدرجة في المانيا ، خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ، حيث يتم التطبيق على ٣ سنوات قبل تطبيق IFRS قبل ٢٠٠٤ ، و٣ سنوات بعد تطبيق IFRS بعد ٢٠٠٤ ، وتوصلت الدراسة الى انه على الرغم من انخفاض القيمة الملائمة للقيمة الدفترية للاسهم في نموذج Ohlson ، الا انه هناك تزايد في الارباح في كلا من المانيا والمملكة المتحدة بعد التحول الى IFRS، وبالنسبة للنموذج المعدل modified model توصل الى التزايد التدريجي للقيمة الملائمة لكلا من الارباح و القيمة الدفترية للاسهم على المدي الطويل للشركات في المملكة المتحدة مقارنة بالشركات الالمانية ، واظهر النموذج الثالث accounting and macroeconomic variables تزايد القوة التنبؤية للقيمة الدفترية للاسهم في المملكة المتحدة مقارنة بالتأثير الأكثر وضوحًا على القيمة الملائمة للأرباح في ألمانيا.

واستهدفت دراسة (نشوان وآخرون ، ٢٠١٨) التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، بالتطبيق على البنوك المدرجة ببورصة فلسطين والبالغ عددها (٧) بنوك ، خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود أثر إيجابي دال إحصائيا لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول، كما أظهرت أيضا وجود أثر إيجابي دال إحصائيا لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة ، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين ، وأوصت الدراسة بضرورة حث الجهات الرسمية و غير الرسمية لتعزيز تطبيق الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ، وإلزام البنوك بالإفصاح الكافي والملائم عن هذه المخاطر بما يساهم في تحسين الأداء المالي في البنوك.

واستهدفت دراسة (Elbadry ,2018) البحث عن تأثير الاستقرار المالي للبنوك في السعودية على ادارة المخاطر ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٢ بنك في السعودية ، خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، و توصلت الدراسة الى وجود تأثير عكسي معنوي لمعدل كفاية راس المال على مخاطر الائتمان، كما توصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي معنوي لنسبه الرافعة المالية على مخاطر الائتمان، كما توصلت الدراسة لوجود تأثير عكسي معنوي لكل من المخصصات والرافعة المالية و نسبه القروض الى الودائع ،وحجم البنك، على مخاطر السيولة ، وتشير النتائج لوجود تأثير ايجابي معنوي لمعدل كفاية راس المال والمخصصات و الرافعة المالية ونسبة استخدام الاصول على المخاطر التشغيلية، كما يوجد تأثير عكسي معنوي لنسبه القروض الى الودائع على مخاطر التشغيل، كما توصلت الدراسة الى ان جميع البنوك

السعودية ملتزمة بتطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية وقواعد مؤسسه النقد العربي السعودي، كما تشير النتائج الى ان عام ٢٠١٤ هو اكثر الاعوام التي تحقق فيها الاستقرار المالي مقارنه بعام ٢٠١١، وتشير الدراسة الى امكانيه التخفيف من التعرض للمخاطر من خلال استخدام مجموعه من الادوات الاحترازية الكلية.

وتناولت دراسة (Mendonca and Moraes ,2018) دراسة وتحليل افصاحات البنك المركزي للبرازيل فيما يتعلق بسوق الائتمان، وتقرير التضخم، واعتمدت الدراسة في قياس الاستقرار المالي على كلا من مخاطر الائتمان وكفاية راس المال كأحد المقاييس الأساسية للاستقرار المالي في البنوك ، ولقياس مدى ادراك السلطات النقدية لسوق الائتمان تم تكوين مؤشرين بالاعتماد على الاتصالات التي تقوم بها البنوك المركزية وتأثيرها على تطوير الائتمان ،بالتطبيق على عينه مكونه من ١٢٥ بنك في البرازيل، خلال الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة الى ان الاتصالات التي يقوم بها البنك المركزي فيما يتعلق بتوقعات سوق الائتمان تساهم في تحقيق الاستقرار المالي ، ومن ثم فان هذا النوع من الاتصالات التي يقوم بها البنك المركزي فيما يتعلق بتطوير سوق الائتمان باستمرار مع البنوك تعتبر اداه هامه في تحسين الاستقرار المالي.

وتناولت دراسة (Xing and Yan,2019) دراسة وتحليل العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية ومنهجية ادارة المخاطر ، من خلال دراسة وتحليل بيانات عينة من الشركات المدرجة في قاعدة بيانات Compusta ، خلال الفترة ١٩٦٢-٢٠١٢، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية ونظام ادارة المخاطر ، حيث تساهم جودة المعلومات المحاسبية في انخفاض المخاطر التي تواجهها الشركات ، وتساهم هذه النتائج في التأثير على قرارات الافصاح وادارة المحافظ وعمليات التسعير.

واستهدفت دراسة (Chen and Gong ,2019) دراسة وتحليل تأثير قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على جودة التقارير المالية ومدى فهم مستخدمي القوائم المالية لأثر ذلك على المستحقات، حيث تتوقع الدراسة أن تؤدي قابلية المقارنة إلى تحسين بيئة المعلومات ، والتي لا تعزز فقط قدرة المديرين على تقدير المستحقات بشكل أكثر دقة والإشارة إلى معلوماتهم الخاصة ، ولكن أيضًا تحسن فهم المستثمرين للمستحقات، وبالاعتماد على استخدام عمليات إعادة الاصدار ، ورسم خرائط المستحقات في التدفقات النقدية ، واستمراريه الأرباح ، واتعاب المراجعة كمؤشرات لجودة التقارير المالية ، نجد أن قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في الفترة السابقة مرتبطة بجودة أعلى لإعداد التقارير المالية، كما توصلت الدراسة الى أن قابلية المقارنة ترتبط ارتباطًا إيجابيًا مع دقة تنبؤات الادارة ، ويتوافق ذلك مع ان القابلية للمقارنة تساهم في تحسين قدرة المديرين على التنبؤ بأداء الشركة في المستقبل، علاوة على ذلك ، نجد أنه عندما تكون المقارنة في الفترة السابقة أعلى ، فإن المستحقات التقديرية للفترة الحالية تكون أقل ارتباطًا بإيجابية مع العائدات الحالية وأقل ارتباطًا بشكل سلبي بالعائدات المستقبلية ، ومن ثم فان قابلية المقارنة تعمل على تحسين كفاءة تسعير المستحقات، وتستخلص الدراسة أن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة مفيدة لكل من معدّي ومستخدمي البيانات المالية.

واستهدفت دراسة (الصائغ والحربى ، ٢٠٢٢) التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١١ بنكا مدرجة في سوق الاسهم السعودي ، خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي شهدت زيادة في مستويات الإفصاح عن المخاطر بشكل تصاعدي خلال فترة الدراسة ، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي ، كما توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية متوسطة القوة بين الإفصاح عن المخاطر والأداء المالي مقاسًا بمؤشرات السيولة (نسبة السيولة القانونية ونسبة الرصيد النقدي) ، وأوصت الدراسة بأهمية قيام الهيئات المهنية المسؤولة بتطوير آلية الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

٣/٧ موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة و تحديد الفجوة البحثية

بناء على الدلالات المستمدة من الدراسات السابقة اتضح لنا الآتي :

- وجودة فجوة بحثية في تناول العلاقة بين الافصاح عن المخاطر وتحسين منفعة المعلومات المحاسبية وبخاصة في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية ، حيث اتضح لنا وجود ندرة في الدراسات التي تناولت هذه العلاقة وبخاصة في البيئة المصرية، مما يضيف أهمية للدراسة الحالية .
- تتميز هذه الدراسة في أنها تقدم إطار فكرى متكامل لطبيعة ومحددات الافصاح عن المخاطر المصرفية في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية.
- تقدم هذه الدراسة اطار مقترح للإفصاح عن المخاطر في ضوء احدث المستجدات العالمية فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية واتفاقية بازل ٣ وتحديثاتها ، وقواعد البنك المركزي المصري ، بالشكل الذى يساهم في ملاحقة التطورات العلمية الحديثة .
- لم تتعرض أي من الدراسات السابقة وبخاصة في البيئة المصرية في اجراء مقارنة بين كلا من البنوك الإسلامية من حيث المخاطر التي تواجه كلا منهما ومستوي الافصاح بها .

٨-الاطار الفكري للإفصاح عن المخاطر المصرفية (الائتمان والسيولة) وعلاقتها بمنفعة المعلومات المحاسبية:

يواجه القطاع المصرفي العديد من المخاطر المالية وغير المالية التي تشكل تهديدا لعمل ذلك القطاع بسبب طبيعة عملها المختلفة عن غيرها من المؤسسات واتساع أنشطتها ، وتتمثل أهم هذه المخاطر في مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، ومخاطر السوق ، والمخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر الاخرى التي تمثل تهديدا لعمل هذه البنوك واستقرارها وقدرتها على الاستمرار ، ونتيجة لذلك ازداد الاهتمام من قبل الجهات المعنية بتنظيم عمل القطاع المصرفي ، بضرورة تبني سياسات قوية لمواجهة تلك المخاطر وزيادة مستوي الافصاح عنها (Majumder and Li , 2017) .

وفي ضوء ذلك يمكن تقديم عرض موجز للإطار الفكري عن الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على النحو التالي:

١/٨ ماهية ومفهوم الافصاح عن المخاطر المصرفية:

يمكن تعريف المخاطر بشكل عام على أنها احتمالية وقوع حدث وعواقبه و التي تشكل تهديدا للمؤسسة ، و يمكن أن تحدث المخاطر في جميع جوانب العمل والحياة اليومية، و يمكن وصفها بأنها أساسية أو غير أساسية أو حتى مهمة أو غير مهمة بناءً على حجم ونوع المخاطر ، وهذ المفهوم من منظور ضيق يقتصر على السلبيات فقط (Gonidakis et al ,2020 ,p 616) ، وفي المقابل يرى (Maas ,2016, p8) مفهوم المخاطر من منظور أوسع حيث ان الخطر لا يقتصر على النتائج السلبية فقط وانما يشير الى حالة من عدم اليقين بشأن مقدار الفوائد "الذي يشمل كلاً من احتمالية الكسب والتعرض للخسارة" ، أي ان المخاطر هنا تعني احتمال تحقق خسائر أو أرباح محتملة ناتجة عن الظروف التي تعمل في نطاقها الشركة .

وفي ضوء عرض وتحليل المفاهيم المختلفة للإفصاح عن المخاطر المصرفية يمكن للباحث تعريف الافصاح عن المخاطر المصرفية من منظور المفهوم الواسع للمخاطر على أنه:

شمول التقارير المالية لكافة المعلومات الكمية والنوعية سواء كانت الزامية أو طوعية والتي تتعلق بعدم اليقين لكافة الانشطة المصرفية والتي تتضمن احتمال تحقق خسائر أو أرباح محتملة أو أي مخاطر أو تهديدات ناتجة عن الظروف التي تعمل في نطاقها المؤسسة والتي قد تؤثر على الاداء الحالي أو المستقبلي وكيفية ادارة ومواجهة هذه المخاطر.

٢/٨ـطبيعة وماهية مخاطر الائتمان: المفهوم ـالمسببات:

تشير مخاطر الائتمان الى عدم قدرة المقترض علي السداد أو قيامه بتأجيل السداد نتيجة لظروف حالت من حصوله على التدفقات النقدية المتوقعة ناتجة عن السوق أو العمليات التشغيلية للمقترض وتعثره عن القيام بأعماله بشكل منتظم ومن ثم العجز عن سداد التزاماته في الموعد المحدد (السلوادي و مشارقة، ٢٠٢٠). ، وتعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية بباسطة على انها احتمال فشل المقترض المصرفي أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقًا للشروط المتفق عليها(BCBS,1999) . وفي نفس السياق عرفها (Akram and Rahman ,2018) بأنها مخاطر الخسارة الاقتصادية الناشئة عن فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية ، كما عرفها (مرزوق واخرون ، ٢٠٢٠) بانها المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاقراضية للبنك سواء كانت تلك الانشطة في شكل ائتمان نقدي أو تعهد ايجاري ، وتنشأ تلك المخاطر اما بأسباب ترجع للمدين بتوقفه عن الوفاء بالتزاماته مع البنك طبقا للشروط المحددة ، أو بسبب البنك نفسه من خلال التركز الائتماني للبنك في فئات او انشطة محددة ، أو بسبب فشله في تحديد جودة القروض وما يترتب عليها من عدم تكوين مخصصات كافية ومن ثم تعريض أموال المودعين للخطر، وفي ذات السياق اشار (Bhattacharya et al ,2020,p3) أن مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة من فشل السداد للمقترض أو عدم الوفاء بالتزامات الدين في الوقت المطلوب بناءً على جدول السداد المتفق عليه ،ويضيف (Mukhtarov et al ,2018)أن مخاطر الائتمان لا ترتبط بقيمة برأس المال فقط وانما يمكن تعريفها

بأنها التقلبات المتوقعة في قيمة صافي الربح ورأس المال للبنوك بسبب التأخر في سداد الديون وعدم سدادها من قبل العملاء ، ,ويتفق (Duong and Huong ,2017) مع وجهة النظر هذه حيث يري أن مخاطر الائتمان تتعلق بالفشل في سداد الفوائد أو أصل الدين في الوقت المحدد طبقا لعقد الائتمان حيث ان التأجيل في الدفع في حد ذاته يعتبر أحد درجات مخاطر ائتمان وفي أسوء الحالات تكون مخاطر الائتمان عبارة عن الفشل التام في الدفع ، ويري (Bhattacharya et al ,2020) أن Expected Lossالخسارة المتوقعة لا تشكل مخاطر ائتمان إذا لم يكن هناك عدم يقين بحيث أن المستويات المتوقعة تساوي الخسائر الفعلية - وغالبا لا يحدث ذلك في الواقع العملي – حيث ينظر الي الخسارة المتوقعة في تلك الحالة على أنها تكلفة متوقعة يجب اخذها في الاعتبار عند تسعير القروض ، بينما تكون Unexpected Loss الخسارة الغير متوقعة هي الجوهر الحقيقي لمخاطر الائتمان.

وفيما يتعلق بتحديد العوامل المسببة لحدوث مخاطر الائتمان أشار (Jalilian et al ,2019) الى أن من أهم العوامل المسببة لحدوث مخاطر الائتمان تتمثل في التقييم السيئ لجودة وقدرة المقترض على سداد القرض و كذلك انخفاض قدرة البنك على ادارة محفظة القروض بشكل جيد ، ويرى (منصور ، ٢٠١٨، ص ٣٩٠) ان مخاطر الائتمان تحدث نتيجة لمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية ، **وتتمثل العوامل الخارجية** في تغيرات الاوضاع الاقتصادية بشكل عام كاتجاه نحو الركود او الكساد مثل ما حدث في ازمة كورونا ٢٠٢٠ او انهيار غير متوقع في اسواق المال تغيرات في حركة السوق تؤثر سلبا على الطرف المقابل ، **اما العوامل الداخلية** تتمثل في ضعف ادارة الائتمان والاستثمار بالبنك ، وعدم توافر سياسات ائتمانية رشيدة وعدم متابعة المخاطر وادارتها بشكل جيد ، ويضيف (عبدالرحمن و الصعيري ، ٢٠١٨ ، ص١٥٢) تقسيما اخر لمسببات حدوث مخاطر الائتمان ، حيث ان مخاطر الائتمان يمكن ان ترجع الي ثلاث مسببات رئيسية ، اما **بسبب العميل** سواء كان ذلك بإرادته او غير ارادته ، أو **بسبب البنك** مثل تدني جودة شروط الائتمان ، وضعف دراسة الموقف الائتماني للعميل ، ونقص الكفاءة والمهارة في ادارة محافظ الائتمان ، **واما لأسباب خارجية** وهى تكون خارجة عن ارادة البنك والعميل كالظروف السياسية والاقتصادية وخير شاهد على ذلك أزمة فيروس Covid -19 في عام ٢٠٢٠ وما تبعها من تأثير على تعثر بعض العملاء في السداد .

وعلى نحو اخر اتفقت العديد من الدراسات السابقة على سبيل المثال (Sandada and Kanhukamwe,2016: Garr:2013: Gila-Gourgour and Nikolaidou ,2017 (Morina,2020: Havidz and Obeng-Amponsah,2020 أن أهم العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان تتمثل في كلا من : **العوامل المرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي** : وهى تلك العوامل التي لها تأثير على مستوي الاقتصاد الكلي مثل معدل التضخم ومعدل البطالة ، وأسعار الفائدة ، ومعد الاستهلاك المحلى ، والناتج المحلى الاجمالي ، والدخل القومي ، ومستويات الاسعار ، حيث ان تلك العوامل لها تأثير كبير على مخاطر الائتمان ، حيث تشير تلك الدراسات الى وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقروض المتغيرة ، وكذلك علاقة ايجابية بين التضخم والبطالة وسعر الفائدة على القروض

المتعثرة ، كما تعتبر **العوامل المرتبط بالاقتصاد الجزئي** أحد المحددات الرئيسية لمخاطر الائتمان مثل القدرة المؤسسية المحدودة ، وسياسات الائتمان غير الملائمة ، وأسعار الفائدة المتقلبة ، وسوء الإدارة ، والقوانين غير الملائمة ، وانخفاض مستويات رأس المال والسيولة ، والإقراض المباشر ، والترخيص الضخم للبنوك ، وضعف ضمان القروض ، والتراخي في تقييم الائتمان ، وممارسات الإقراض السيئة ، والتدخل الحكومي وعدم كفاية الإشراف من قبل البنك المركزي ، **كما تشير تلك الدراسات الى العوامل الخاصة بالبنك** كأحد العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان مثل هيكل ملكية البنك ، ونفقات التشغيل ،نمو الائتمان ، الربحية ، وكفاءة الإدارة ، وتكوين الودائع وجودتها ، وجودة الأصول ، ورأس المال والحجم ، ومتطلبات احتياطي البنك، كما تشير تلك الدراسات كذلك لو جود تأثير **للعوامل المرتبطة بالصناعة المصرفية** على مخاطر الائتمان مثل درجة المنافسة و التطورات المستمرة في القطاع المالي ، حيث تشير تلك الدراسات الى أن المنافسة مفيدة للقطاع المصرفي حيث أن المنافسة المتزايدة تشجع البنوك على تحمل المزيد من المخاطر المتنوعة ، مما يجعل النظام المصرفي أقل هشاشة أمام الصدمات ، وكذلك فان التطورات المالية للصناعة المصرفية مثل رفع كفاءة عمليات الوساطة المالية وغيرها من المتغيرات الأخرى لها تأثير كبير على مخاطر الائتمان.

وفي ضوء ما سبق يري الباحث أنه يمكن تعريف مخاطر الائتمان على **"أنها حالة من التهديد أو الشك لحدوث خسارة غير متوقعة للعمليات الائتمانية التى يمنحها البنك للعملاء بسبب انخفاض قدرة العميل جزئيا أو كليا على سداد الفائدة و أصل الدين طبقا لشروط عقد الائتمان في الوقت المحدد"** . ، ويرجع الباحث انخفاض قدرة العميل على السداد كليا أو جزئيا اما لأسباب ترجع للعميل نفسه وعملياته التشغيلية واخلاله بشروط استخدام الائتمان ، أو لأسباب خارجه عن ارادته مثل الظروف السياسية والاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم والاسعار والبطالة وغيرها من العوامل الأخرى ، أو لأسباب ترجع للبنك نفسه وافراطه في منح الائتمان بجودة منخفضة ونقص الكفاءة والمهارة في ادارة محافظ الائتمان.

٣/٨-خصائص مخاطر الائتمان وأهم أنواعها:

تعد مخاطر الائتمان احد أهم المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك حيث أنها ترتبط بكافة أنشطة البنك سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر حيث انها متداخلة ومتشابكة مع معظم اعمال البنك، كما انه يرتبط حدوثها بأطراف وعلاقات متعددة ، وترتبط تلك المخاطر باحتمالية الخسارة الناشئة عن عدم قيام المقترض أو الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته على السداد كليا او جزئيا للفائدة واصل المبلغ في الوقت المحدد طبقا لشروط عقد الائتمان (Spuchlákova et al ,2015) ، وتتوقف قيمة تلك الخسائر الائتمانية على احتمالات تعثر العميل في السداد والتي تحتاج الى تقييم حالته باستمرار للوقف على الحالة الحقيقية للموقف الائتماني للعميل (Corelli ,2019) ، وتنشأ تلك المخاطر الائتمانية بسبب العديد من العوامل منها ما يرتبط بالعميل نفسه وانخفاض قدرته على السداد ، وبعضها قد يتعلق بالبنك نفسه مثل انخفاض جودة محفظة القروض لدي البنك و انخفاض كفاء ادارة الائتمان ، أو قد يكون بسب المتغيرات السياسية و الظروف الاقتصادية المحيطة ، ويتطلب مثل هذا النوع من المخاطر الدراسة والتحليل الجيد لكافة ابعاد العمليات الائتمانية وبخاصة تحليل الموقف الائتماني للعميل باستمرار لاحتمالية تغيير الحالة الائتمانية

للعميل بمرور الوقت ، مع اتباع احدث اساليب التحوط الممكنة والتي تساهم في الحد من تلك المخاطر ، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهم السمات الرئيسية للمخاطر الائتمانية على النحو التالي (هميسة ، ٢٠١٨ ، ص ٧٨) :

- أنها **مخاطر ذات طبيعة مركبة ومتشابكة:** حيث تنشا تلك المخاطر من مصادر مختلفة تمثل اطرافا متعددة ذات علاقات متداخلة مع بعضها البعض ، وتتعدد اسباب حدوثها فقد تكون بسبب العميل او طرف مقابل للعميل او البنك نفسه او الظروف المحيطة.
- **مخاطر متغيرة دائما:** حيث تتغير تلك المخاطر ودرجتها باستمرار نظرا لتأثرها بالعديد من العوامل ، فقد تزاد درجتها او تقل مع تغير الظروف المحيطة او الاسباب المؤدية اليها .
- **مخاطر قائما دائما** : حيث ان تلك المخاطر قائمة دائما طالما كان هناك ائتمان ولا يمكن ان تزول الا بانتهاء عقد الائتمان ، ولكن يمكن ادارتها بشكل جيد والتحوط لها بالشكل الذى يساهم في الحد من حدوث تلك المخاطر.
- **مخاطر احتمالية الحدوث** : حيث انها ترتبط باحتمالية فشل العميل في الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد طبقا لشروط العقد .
- **ترتبط بالخسارة الغير متوقعة** : حيث يري الباحث ان الخسارة اذا امكن توقعها لا تعتبر مخاطر ائتمان وانما من الممكن احتسبها من تكاليف الائتمان ، اما المخاطر الائتمانية ترتبط بشكل اكبر بالخسارة لغير متوقعة .
- **لا ترتبط بأصل المبلغ فقط وانما بالفوائد وأصل المبلغ معا:** حيث ان الفوائد هي العائد ينتظره البنك في المستقبل نتيجة دفع مبلغ مالي للعميل في الوقت الحاضر ومن ثم فالخسائر الائتمانية ترتبط بأصل الدين والعائد منه .
- **يمكن ادارتها والتحكم فيها:** من خلال استخدام اساليب التحوط المختلفة والادارة القوية والفعالة للمخاطر والتي تساهم في تدنية تلك المخاطر الى اقل حد ممكن .

وعلى الرغم من أهمية النشاط الائتماني للبنوك باعتباره أحد المصادر الرئيسية لأرباح البنك ، الا أن عوائد ذلك النشاط شديدة الانحراف بطبيعتها ، حيث ينطوي ذلك النشاط على العديد من المخاطر والتي تتضمن احتمالية تكبد البنك للعديد من الخسائر بسبب احتمالية تعثر العميل عن السداد طبقا لشروط العقد ، وتبع تلك المخاطر من أنواع مختلفة من المقترضين مثل الحكومة أو الأسر أو الشركات أو المؤسسات المالية غير المصرفية أو البنوك عندما تقترض من بنوك أخرى ، ويري (Ramlall,2018, p32) أن مخاطر الائتمان مخاطر الائتمان يمكن أن تنقسم الى ثلاثة أنواع رئيسية طبقا للمصدر المسبب لتلك الخسارة وتتمثل في الآتي : **مخاطر ائتمانية ناتجة عن تعثر المقترض** ، **مخاطر ائتمانية ناتجة عن تعثر الطرف المقابل** ، **مخاطر ائتمانية بسبب تخفيض التصيف الائتماني** ، لذا يكون من الضروري إجراء تقييمات منتظمة باستمرار لهؤلاء المقترضين للتخلص من أي مخاطر ائتمانية كامنة تؤثر في النهاية على النظام المصرفي وفي نهاية المطاف على سلسلة كاملة من النظام المالي.

ومن جهة اخري يري (Tarantino and Cernauskas ,2012) أن المخاطر الائتمانية تتضمن عدة أنواع من المخاطر تتمثل أهمها في: **مخاطر التعثر(Deafult Risk):** وهى المرتبطة بعدم قدرة المقترض على السداد، **ومخاطر التركز(Concentration risk):** وهي المخاطر المرتبطة بأي تعرض منفرد أو مجموعة تعرضات مع إمكانية إحداث خسائر كبيرة بما يكفي لتهديد العمليات الأساسية للبنك ،و قد ينشأ في شكل تركيز أحادي الاسم أو تركيز في صناعة معينة ،**ومخاطر الدولة(Country risk)** : وتشير الى مخاطر الخسارة الناشئة عن قيام دولة ذات سيادة بتجميد مدفوعات العملات الأجنبية (مخاطر التحويل / التحويل) أو عندما تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها (المخاطر السيادية) ، ويضيف (عبدالرحمن و الصعيري ، ٢٠١٨ ، ص ١٥٣) أن مخاطر الائتمان للقطاع المصرفي يمكن تصنيفيها الى نوعين رئيسين ، يتمثل النوع الاول في: **المخاطر العامة (النظامية)** مثل مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر التضخم ، مخاطر الكساد ، مخاطر السوق والمتمثلة في تغيرات الاسعار والتي تؤثر على قدرة العميل على السداد ، ويتمثل النوع الثاني في **المخاطر الخاصة (الغير نظامية)** وهى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية سداد الائتمان نتيجة لأسباب تتعلق بالبنك أو بالمقترض.

ومن وجهة نظر اخري يري (Laurentis et al ,2010) أن مخاطر الائتمان يمكن تصنيفها الى عدة أنواع مختلفة تتمثل أهمها في الآتي:

- **مخاطر التعثر (Deafult Risk):** وتعني عدة قدرة المقترض على سداد الالتزامات (وتسمى أيضًا مخاطر الطرف المقابل ، ومخاطر المقترض وما إلى ذلك ، مع وجود اختلافات طفيفة في المعنى) .
- **مخاطر التعرض(Eposure Risk)** : ترتبط مخاطر التعرض بالزيادة المحتملة في التعرض في وقت التخلف عن السداد مقارنة بالتعرض الحالي
- **مخاطر الاسترداد (Recovery Risk)**: ترتبط مخاطر الاسترداد باحتمالية حدوث ذلك في حالة التخلف عن السداد ، يكون المبلغ المسترد أقل من المبلغ الكامل المستحق
- **مخاطر الهجرة (Migration risk)**: تشير تلك المخاطر الى تغيير جودة الائتمان من خلال هجرة التصنيف الائتماني والانتقال الى تصنيف أخر والذي ينطوي على احتمالية انخفاض التصنيف الائتماني للأصول المعرضة للخطر .
- **مخاطر الانتشار (Spread Risk):** تنشأ تلك المخاطر في حالة تضمين المراكز المعرضة لمخاطر الائتمان في دفتر التداول وتم تقييمها بأسعار السوق ، ونشر ذلك الائتمان للمستثمرين ،ثم يتبين بعد ذلك أن ذلك الائتمان ليس مرتفعًا بما يكفي لتبرير الاستثمار في هذا القرض أو السند المعين مقابل الاستثمارات الأخرى ذات مخاطر التخلف عن السداد ، ومن ثم يتم خفض قيمة أو إعادة تقييم قيم التعرض الحالية وفقًا لذلك ، تسمي هذه المخاطر بمخاطر الانتشار ، وقد تحمل في طياتها ايضا توليد مكاسب.

- **مخاطر سيولة الاصول (Liqudity Risk):** حيث أكدت الأزمة المالية الأخيرة على وجود مخاطر إضافية (مخاطر سيولة الأصول) تتعلق بإمكانية أن يصبح السوق أقل سيولة وأنه يجب بيع التعرضات الائتمانية ، مع قبول قيم أقل من المتوقع.

وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية فان مخاطر الائتمان: تختلف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بحسب صيغ نشاطها، فصيغ المشاركة في الربح والخسارة يتجلى الخطر فيها في إمكانية عدم القدرة على تحصيل العائد منها. أما صيغ العائد الثابت يتمثل الخطر فيها في عدم تسديد العميل للالتزامات المترتبة عليه تجاه البنك ، والبنوك الإسلامية معرضه بشكل كبير لمخاطر الائتمان نظرا لاعتمادها بشكل أساسي على صيغ العائد الثابت والتي ينشأ عنها مداينات قد لا يتمكن البنك من تحصيلها كليا أو جزئيا (بوحضير و لعرابه ،٢٠١٠، ص ص ١٠-١٢)

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن المخاطر الائتمانية تتضمن على العديد من التصنيفات والتي تختلف باختلاف الاطار المفاهيمي لذلك المفهوم ، ووجهة النظر في تناول مفهوم تلك المخاطر ، الا ان كل الادبيات التي تناولت تلك المخاطر ركزت على ضرورة الاهتمام بدراسة وتحليل تلك المخاطر والتحوط منها بالشكل الذي يساهم في التخفيف من تلك المخاطر.

٤/٨ طبيعة وماهية مخاطر السيولة :(المفهوم –المسببات –الانواع)

تعرف السيولة بأنها هي قدرة البنك على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها ، دون تكبد خسائر غير مقبولة(BCBS,2008,P1)، لذا فان أي خلل في قدرة البنك على الوفاء بتلك الالتزامات يعرضه لما يعرف بمخاطر السيولة ، حيث تشير تلك المخاطر الى عدم القدرة على تمويل الأصول وسداد التزاماتها عند استحقاقها (Ghenimi et al ,2020 ,p 66). وفي نفس السياق عرف (Abdul-Rahuman et al ,2018,P28) مخاطر السيولة بأنها مخاطر فقدان الإيرادات المتوقعة التي يواجهها المستثمرون نتيجة للسحب المفرط و المبكر من قبل المودعين .

وعلى نحو اخر يعرف (Mohamed et al ,2020,P3) مخاطر السيولة على أنها مخاطر الفشل في شراء أو بيع الأصول بسعر السوق عند الحاجة ، حيث يتبني ذلك التعريف تصنيف مخاطر السيولة إلى فئتين: تمويل مخاطر السيولة ومخاطر سيولة السوق، فبينما تحدث مخاطر سيولة السوق نتيجة عدم قدرة البنوك على بيع أصولها غير السائلة بسعر السوق في غضون مهلة قصيرة ، فإن تمويل مخاطر السيولة يشير إلى عدم قدرة البنوك على تغطية احتياجات السيولة لمقدمي الأموال، ويعرفها (البنك المركزي المصري ، ٢٠١١، ص ٣) بأنها هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة البنك على تمويل أي زيادة في الاصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة ، أو وجود قيود على قيام البنك بالتصرف في بعض الاصول المملوكة له ، أو امكانية القيام بذلك ولكن بأسعار تقل بشكل كبير بالشكل الذي ينتج عنه تكبد خسائر رأسمالية.

وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة للعديد من الاسباب من اهمها السلوك الغريب للسحب المفاجئ والغير متوقع للمودعين وخاصة من الشركات والمؤسسات والذين فيسحبون فجأة الاموال من البنك دون سابق انذار، الامر الذي يؤدي الى ضغوط شديدة على سيولة البنك ، كما تمثل حالة عدم اليقين في ممارسة الخيارات من قبل المودعين لأجل في تواريخ الاستحقاق الذين يمكنهم إما تجديد الودائع المستحقة لمدة أخرى أو سحبها أحد الاسباب الأخرى التي قد تشكل ضغطا على سيولة البنك في حالة في حالة عدم تطابق تجديد الودائع لأجل من قبل العديد من العملاء مع الاتجاه التاريخي لنمط التجديد، كما قد اتنشأ مخاطر السيولة أيضًا من الانقطاعات المفاجئة في التدفق المتوقع للأموال بسبب توقف أقساط السداد من قبل المقترضين على التزامات قروضهم أو فشل الأطراف المقابلة في الوفاء بالالتزامات التعاقدية في تواريخ السداد(GHOSH,2012,P294).

وفي نفس السياق أشار (البنك المركزي المصري، ٢٠١١) الى أن مخاطر السيولة يمكن أن تنشأ من مصادر مختلفة ، حيث قد تنشأ تلك المخاطر اما من جانب الالتزامات أو من جانب الأصول أو من البنود خارج الميزانية ، أو مزيج بينهم ، وفي ضوء ذلك تتمثل أهم الاسباب التي يمكن أن تؤدي لحدوث مخاطر السيولة في الآتي :

- ❖ قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الالتزامات على سبيل المثال عندما يقوم المودعين بسحب إيداعاتهم فورا وبشكل مفاجئ مما يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول المقابلة عمليات السحب المفاجئ.
- ❖ قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الأصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة.
- ❖ قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية على سبيل المثال عندما يتم السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافقة عليها من قبل البنك مما يتطلب أن يقترض البنك أموال إضافية

ويضيف (يوسف ، ٢٠١٨ ، ص ٣٧٢) أن مخاطر السيولة ترجع للعديد من الاسباب منها ضعف تخطيط السيولة، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الاصول والالتزامات من حيث اجال الاستحقاق ، وكذلك سوء توزيع الاصول على الاستعمالات بدرجات متفاوتة مما يؤدي لصعوبة في تسيلها ، وكذلك التحول المفاجئ الى بعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية ، والازمات الحادة التي تنشا في اسواق المال ، وينعكس ذلك على تعرض البنك لاحد أنواع مخاطر السيولة الثلاث: مخاطر السيولة التمويلية ، ومخاطر سيولة السوقية ، ومخاطر السيولة العرضية، ويتفق ذلك مع نفس تقسيم البنك المركزي لأنواع مخاطر السيولة وهى على النحو الآتي(البنك المركزي المصري ، ٢٠١١) :

مخاطر السيولة التمويلية: تنشأ عندما يكون البنك غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك.

- **مخاطر السيولة السوقية**: تنشأ عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن احد أصوله وفقا لسعر السوق السائد نتيجة لعدم امكانية تسييلها بالسوق (تعرف كذلك بمخاطر التصفية).
- **مخاطر السيولة العرضية :** تنشأ عن الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.

والشكل التالي رقم يوضح أنواع مخاطر السيولة :

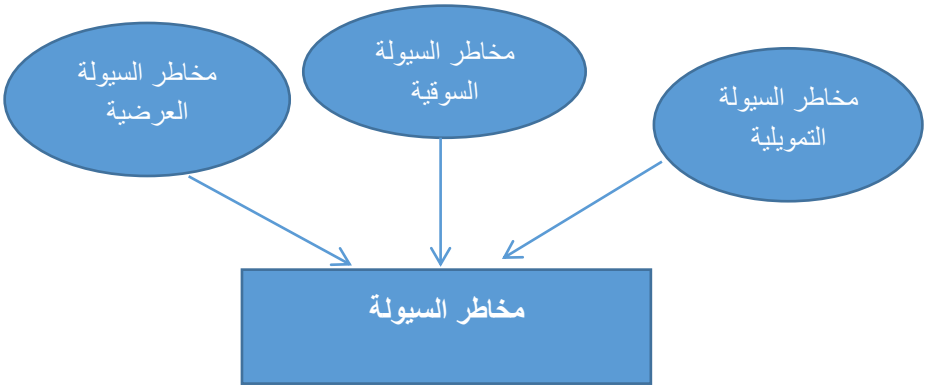

المصدر : اعداد الباحث

وفيما يتعلق مخاطر السيولة: في البنوك الإسلامية فإنها تعنى : عدم توفر السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها، وتكون مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية كبيرة نظرا للعوامل التالية: عدم وجود مقرض أخير لها نظرا لتواجد أغلبها في بيئات يكون البنك المركزي فيها يعمل بالمبادئ التقليدية للبنوك، لا يمكنها بيع الديون، لا تستطيع الاقتراض بفائدة من غيرها من البنوك والمؤسسات المالية وليس لها سوق نقدي في أغلب البلدان(بوحضير و لعرابه ،٢٠١٠، ص ص ١٠-١٢).

٥/٨ماهية و مفهوم جودة و منفعة المعلومات المحاسبية :

أشـارت دراسـة (نور الدين و اسـلام ، ٢٠١٩ ، ص ٢٤٧) الى أن جودة المعلومات المحاسـبية تعني " ما تتمتع به هذه المعلومات من مصـــداقية ، وما تحققه من منفعة للمســـتخدمين ، وأن تخلو من التحريف والتضـليل ، وأن تعد في ضـوء مجموعة من المعايير الرقابية والمهنية والفنية بما يسـاعد على تحقيق الهدف من اســتخدمها "، ويري (ابوالخير ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨) انه يوجد عدة مداخل يمكن من خلالها تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاســبية ، منها على التحديد مدخل منفعة المعلومات المالية للقرارات الذي يركز على المنفعة من جانب مســتخدمي التقارير المالية ، ومدخل الحوكمة الذي يركز على تســهيل عمليات مراقبة اصــحاب المصــالح لأداء الادارة .وفي نفس الســياق يجادل (Zahi and

Wang ,2016) بأنه في ضوء الهدف الرئيسي للمعلومات المحاسبية والمتمثل في مساعدة مستخدميها على اتخاذ قرارات مستنيرة، يمكن تقييم جودة المعلومات المحاسبية بطريقتين، تتمثل الطريقة الأولي تقييم الفائدة أو المنفعة ، ويشير ذلك الى أن المعلومات تكون مفيدة للمستثمرين الذين يتطلعون إلى اتخاذ قرارات التقييم، ويعكس ذلك تحديد وظيفة التسعير للمعلومات المحاسبية، والطريقة والثانية تتمثل في صلاحية وشرعية العقد ، مما يعني أن المعلومات المحاسبية تكون مفيدة في تلك العقود (على سبيل المثال علاقة الوكالة، أصحاب المصالح)، ويعكس ذلك وظيفة الحوكمة لمثل هذه المعلومات ومن ثم تتحقق الجودة .

كما استخدم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في توصية المفاهيم رقم ٢ عدة مفاهيم للتعبير عن جودة المعلومات المحاسبية منها: جودة المحاسبة ، جودة المعايير المحاسبية ، جودة القوائم المالية ، جودة الربح (فرج ، ٢٠٢١) ، وتماشيا مع ذلك اشار (Cascino et al , 2020) إلى أن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بمدي ممارسة الادارة لعمليات ادارة الارباح ، حيث انه كلما انخفضت عمليات إدارة الارباح كلما زادت جود المعلومات المحاسبية . وفي نفس السياق اشارت النتائج التي توصلت اليها دراسة (Sánchez et al ,2017) بأن جودة القواعد التنظيمية والمعايير المحاسبية تساهم زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية ومن ثم جودة المعلومات المحاسبية.

و أشار الاطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبية IASB في مارس ٢٠١٨، بأن الهدف من التقارير المالية ذات الغرض العام هو توفير معلومات مالية حول الكيان الذي يعد التقرير ، وتكون هذه المعلومات مفيدة وذات منفعة للمستثمرين والمقرضون والدائنون الآخرون الحاليين والمحتملين عند اتخاذ القرارات بشأن توفير الموارد للكيان، **و حتي تكون المعلومات المالية ذات منفعة ومفيدة يجب أن يتوافر بها مجموعة من الخصائص النوعية الاساسية** ، وتتمثل في أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة (ملائمة) وتمثل بأمانة ما تهدف إلى تمثيله(المصداقية)، ومجموعة من الخصائص النوعية المعززة ، وتتمثل أهم هذه الخصائص في أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة ، ويمكن التحقق منها ، وتصل في الوقت المناسب ، وقابلة للفهم. وقد اتفق مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB,2018) على نفس المفاهيم واكد عليها من خلال الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية المعدل رقم ٨ الصادر في اغسطس ٢٠١٨.

وأشار (أحمد ، ٢٠١٨، ص ٧٩) في تناوله لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية بأن تلك الجودة ترتبط بمجموعة من المعايير العامة ، تتمثل في أولا: **معيار الدقة** : حيث يجب أن تتسم تلك المعلومات بدرجة عالية و من الدقة والمصداقية ، **ثانيا: معيار المنفعة** : حيث يجب أن تحقق تلك المعلومات منفعة لمستخدميها بأحد أشكالها المختلفة سواء كانت منفعة شكلية ، زمنية ، مكانية ، تقييمية ، أو منفعة تصحيحية بمعني قدرة المعلومات على تصحيح انحرافات نتائج القرارات ، **ثالثا معيار الفعالية** : حيث تكون تلك المعلومات ذات فعالية حينما يكون لها القدرة على تحقيق أهداف مستخدميها اعتمادا على الموارد المتاحة ، **رابعا معيار الكفاءة** : حيث تكون المعلومات ذات كفاءة حينما تكون قيمتها اعلى من تكلفتها ، **خامسا معيار التنبؤ:** ويشير ذلك الى أن تكون المعلومات قادرة على تخفيض درجة عدم التأكد عند استخدامها نماذج التنبؤ، وعلى ذلك يختلف مفهوم جودة المعلومات المحاسبية باختلاف وجهة نظر

منتجي ومستخدمي التقارير المالية في ضوء تلك المعايير ، فنجد أن منتج المعلومات يركز أكثر على معيار دقة المعلومات ، في حين أن مستخدمي المعلومات يكون تركيزهم أكثر على المنفعة والفعالية والتنبؤ كمقياس لجودة المعلومات.

وفي سياق متصل يري (Badu and Appiah ,2018) أن منفعة وفائدة المعلومات المحاسبية تحقق حينما تكون المعلومات لها قدرة على احداث فرق في قرارات الاستثمار ، ومن ثم فان منفعة المعلومات المحاسبية تتحقق من خلال قيمة ملائمة المعلومات المحاسبية ، وتشير تلك القيمة الى مدي قدرة معلومات القوائم المالية في التأثير على اسعار الاسهم ، كما أشار (الحناوي ، ٢٠١٩، ص ٢١٤) الى أن منفعة المعلومات المحاسبية تتحقق اذا كان هناك ارتباط معنوي بين المعلومات المحاسبية وأسعار وعوائد الاسهم ، ويشير ذلك الى ان منفعة المعلومات المحاسبية تتحقق اذا كان هناك ارتباط بين المعلومات المحاسبية والمقاييس السوقية.

ويري (الشيرازي ، ١٩٩٠، ص١٩٤-٢٠٦) أن تحديد أهداف التقارير المالية هي الاساس في تطبيق منهج فائدة ومنفعة المعلومات المحاسبية (المدخل النفعي للمعلومات المحاسبية)، وترتبط فائدة ومنفعة المعلومات المحاسبية بالخصائص الرئيسية التي يجب ان تتسم بها المعلومات المفيدة ، وتتمثل اهم تلك الخصائص في الخصائص النوعية الاساسية وتتمثل الملائمة والمصداقية كأحد المحددات الرئيسية لمنفعة المعلومات المحاسبية ، بالإضافة الى الخصائص النوعية الداعمة ، كما تتوقف فائدة ومنفعة تلك المعلومات كذلك على مستوي الاهمية النسبية لها ، والتكلفة والعائد لتلك المعلومات بما يلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية ، وفي ضوء ذلك تكون المعلومات المحاسبية أكثر فائدة ومنفعة كلما كانت اكثر نفعا للمستخدمين الخارجيين في ترشيد قراراتهم . ويتفق مع ذلك (El-Diftar and Elkalla,2019) بان المعلومات المفيدة والنافعة هي التي ترتبط بتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية في ضوء تحقيق أهداف التقارير المالية ، وتتمثل أحد أهم الاهداف الاساسية للتقارير المالية في تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يمكن استخدامها لتقدير قيمة الشركة ، بالإضافة الى تقديم المعلومات المفيدة الأخرى لترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية .

٦/٨ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كأحد المحددات الرئيسية لجودة ومنفعة المعلومات المحاسبية:

يعتبر الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات مالية مفيدة عالية الجودة بشأن الكيانات الاقتصادية ، ذات الطبيعة المالية في المقام الأول ، والمفيدة في اتخاذ قرارات الاستثمار ، على الصعيدين المحلي والأجنبي، لذلك يعد توفير معلومات محاسبة مالية عالية الجودة أمرًا بالغ الأهمية لأنه سيؤثر بشكل إيجابي على المشاركين في سوق رأس المال وأصحاب المصلحة الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وتخصيص الموارد المماثلة التي قد التي قد تساهم في تعزيز كفاءة السوق بشكل عام(Oluwagbemiga,2021,p138). وحتي يمكن تحقيق الهدف الرئيسي للتقارير المالية فانه يجب أن يتوافر في هذه المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية الاساسية والداعمة و التي تساهم في تحقيق مستوي عالي من جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم تحقيق أكبر قدر من النفعية لمتخذي القرارات (ناصر ، ٢٠١٥، ص ١٢٨).

ويشير مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الى الصفات التي يجب توافرها في المعلومات حتي تجعل القيمة الاعلامية لها كبيرة من وجهة نظر مستخدميها (محاريق ، ٢٠١٣ ، ص ١٧) ، وتعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أحد المفاهيم الاساسية للاطار المفاهيمي للتقارير المالية والتي حظيت باهتمام بالغ وتطور من قبل العديد من الجهات المهنية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والاتحاد الدولي للمحاسبين IASB.

وفي هذا الاطار حدد البيان الخاص بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB,1980) تحديد أهم الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتي تكون ذات فائدة لمتخذي القرار ، وتتمثل أهم هذه الخصائص الاساسية في كلا من الملائمة والموثوقية ، و وحتي تتحقق الملائمة يجب ان تتوافر الخصائص التالية للمعلومات (قيمة تنبؤيه ، قيمة ارتدادية ، التوقيت المناسب) ، كما أنه لتحقيق الموثوقية يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بكلا من (القابلية للتحقق ، التمثيل الصادق ، الحياد) ، كما أشار الاطار الى ضرورة توافر الخصائص الثانوية لتلك المعلومات ، وتتمثل تلك الخصائص في خاصية القابلية للمقارنة متضمنة في ذلك الثبات ، كما حدد الاطار قيود على تحقيق تلك الخصائص وتتمثل في التكلفة والمنفعة ، والاهمية النسبية كقيود اساسية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

شكل رقم (٣/١) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق IFSB,1980

ويوضح الشكل التالي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق FASB, 1980:

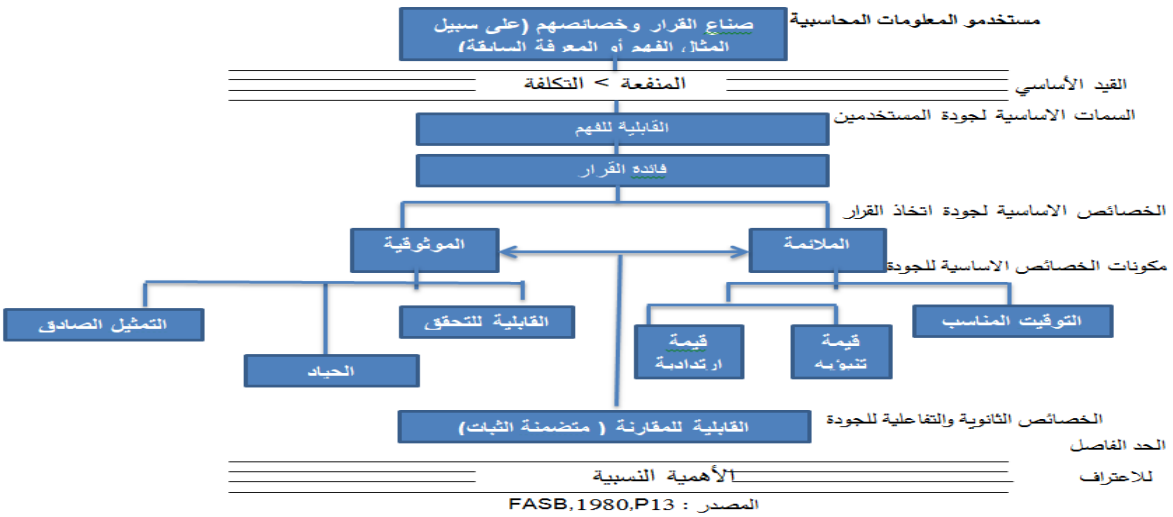

المصدر : FASB,1980,P13

كما تناول اطار اعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في ابريل ١٩٨٩ ، وتم نشره في يوليو ١٩٨٩ وتبناه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ابريل ٢٠٠١ مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باعتبارها هي السمات التي تجعل المعلومات الواردة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين ، وحدد الاطار الخصائص النوعية الرئيسية في اربعة خصاص أساسية، تتمثل **الخاصية الاولي** في القابلية للفهم ، **والخاصية الثانية في الملاءمة** وتتضمن : (قيمة تنبؤيه ، قيمة تأكيدية ، الأهمية النسبية) ، **والخاصية الثالثة في الموثوقية** وتتضمن (التمثيل الصادق ، الجوهر قبل الشكل ، الحياد ، الحيطة والحذر، الاكتمال)، **والخاصية الرابعة في القابلية المقارنة** ، كما حدد الاطار قيود على تحقيق الملائمة والموثوقية ، وتتمثل هذه القيود في الآتي: الموازنة بين التكلفة والمنفعة ، الموازنة بين الخصائص النوعية ، العرض الحقيقي والعادل للمعلومات(AASB,2004,pp 16-21).

وفي نفس السياق ومع تطور الاطار المفاهيمي للتقارير المالية ، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين في ٢٠١٠ الاطار المفاهيمي للتقارير المالية IFRS بغرض تحديد أهم المفاهيم التي يقوم عليها الإعداد و العرض للبيانات المالية للمستخدمين الخارجيين، ومن أهم المفاهيم التي تناولها هذا الاطار هي المفاهيم الخاصة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وحدد هذا الاطار مجموعة الخصائص النوعية الاساسية والمعززة للمعلومات المحاسبية ، وتتمثل **الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية** في كلا من: **الملائمة :** وتتضمن وجود (قيمة تنبؤيه ، قيمة تأكيدية ، الاهمية النسبية) ، **والتمثيل الصادق للمعلومات** : وتتضمن (الاكتمال ، الحياد ، الخلو من الاخطاء) ، **وتتضمن الخصائص المعززة** على كلا من : **القابلية للمقارنة ، القابلية للتحقق ، التوقيت المناسب ، القابلية للفهم** ، وتتمثل **أهم القيود** على تحقيق تلك الخصائص **في التكلفة كأحد القيود الرئيسية** لجودة المعلومات مقابل المنفعة(IASB,2010,PP16-23) .

وفي اطار تطوير الاطار المفاهيمي للتقارير المالية IFRS، تم مراجعة الاطار المفاهيمي الصادر في ٢٠١٠ السابق وأصد مجلس معايير المحاسبة الدولي الاصدار الجديد للاطار المفاهيمي للتقارير المالية IFRS في مارس ٢٠١٨، وتناول هذا الاطار كذلك ضمن طياته وتحديدا في الفصل الثاني من هذا الاطار المفاهيم الاساسية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة ، وحدد الاطار كذلك مجموعة من الخصائص الاساسية للمعلومات المفيدة ، ومجموعة من الخصائص النوعية لتلك المعلومات ، والقيود على تحقيق تلك الخصائص .

٨/٨ العلاقة بين الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة وتحسين جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية

يعتبر الافصاح المحاسبي أحد المبادئ الاساسية التي استقر الفكر المحاسبي عليها كأحد المبادئ الاساسية لنظرية المحاسبة والتي يجب أن يهتم به ممارسو مهنة المحاسبة، ويقضى هذا المبدأ بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي التقارير المالية صورة واضحة وصحيحة عن المنشأة ، ومما زاد من أهمية هذا الامر تعدد الاشكال المختلفة للشركات وبخاصة ظهور شركات الاموال ، وانفصال الملكية الادارة ، وتعدد وتنوع الجهات المستفيدة من تلك التقارير على سبيل المثال المستثمرين والمقرضين ، المحللين الماليين ، الجهات الحكومية ، وغيرهم من الجهات الأخرى، حيث تعتمد مثل هذه الجهات على المعلومات التي توفرها التقارير المالية في اتخاذ العديد من القرارات ، ومن ثم فان أي قصور أو تضليل في الافصاح الذى توفره التقارير المالية يكون له العديد من الاثار السلبية على تلك الجهات في اتخاذ العديد من القرارات (الشيرازي ،١٩٩٠ ، ص ٣٢٢).

وعلى صعيد القطاع المصرفي تزداد أهمية الافصاح المحاسبي في ذلك القطاع باعتباره أحد القطاعات الحيوية في اقتصاديات أي دولة التي تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية ، بالإضافة الى ارتباط الانظمة المصرفية العالمية وتأثرها ببعضها البعض ، كما تنبع أهمية الافصاح المحاسبي في ذلك القطاع نظرا للطبيعة الخاصة لذلك القطاع نظرا لممارسته العديد من الانشطة المصرفية و تعقد بعض تلك الانشطة والتي تحتاج للمزيد من الوضوح مثل التعامل في القروض المصرفية و الادوات المالية وغيرها من الانشطة الأخرى(Du et al ,2016,P260) ، بالإضافة الى مواجهة ذلك القطاع للعديد من المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ، وغيرها من المخاطر الأخرى ، الامر الذي يستلزم معه مزيد من الافصاح والشفافية حول طبيعة تلك المخاطر حتى يتمكن مستخدمو التقارير المالية من تقييم مستوي المخاطر المصرفية بالقطاع المصرفي وكيفية مواجهة تلك المخاطر بالشكل الذي يساعدهم في ترشيد قرارتهم في ظل توافر تلك المعلومات ، لذا فان الافصاح المحاسبي في القطاع المصرفي بشكل عام وعن المخاطر بشكل خاص يعتبر أحد المرتكزات الرئيسية التي يستند اليها مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ العديد من القرارات بالشكل الذي ينعكس على ترشيد قرارتهم وتحقيق مزيد من الاستقرار المالي لذلك القطاع .

ولقد سلطت الازمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وما نتج عنها من اثار سلبية على القطاع المصرفي الضوء بشكل أكبر نحو زيادة الاهتمام بشكل خاص بمخاطر الائتمان والسيولة ومتطلبات الافصاح عنها ، حيث أن هذه المخاطر وقصور الافصاح عنها كانت من أبرز الاسباب التي ساهمت حدوث تلك الازمة ، وفي ضوء ذلك تزايد الطلب من قبل مستخدمي التقارير المالية نحو مزيد من المعلومات حول المخاطر المصرفية بشكل عام ومخاطر الائتمان والسيولة بشكل خاص ، حيث يوفر الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة لمستخدمي التقارير المالية معلومات تمكنهم من تقييم مخاطر الائتمان والسيولة بالبنك والتي يمكن أن تؤثر على الاداء الاقتصادي للبنك في المستقبل ، ومن ثم ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية وبخاصة المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين(فوده واخرون ، ٢٠١٩ ، ص ٤٤) .

كما ترجع أهمية الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة الى المساهمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، وتحسين التنبؤ بالمخاطر النوعية والكمية والعوائد المستقبلية، وترشيد قرارات الاستثمار، وتحسين الشفافية، ودعم انضباط السوق (Abd Elghaffar et al ,2019,P159) ، لذا فان القصور والتضليل في الافصاح عن تلك المخاطر ينتج عنه العديد من الاثار السلبية على المستوي المحلى وعلى الصعيد العالمي.

وفي ضوء ذلك نجد اهتماما واضحا من قبل العديد من الجهات المنظمة لقواعد العمل المصرفي وعلى راسها لجنة بازل والهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة وعلى راسها مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB ، حيث أولت تلك الجهات اهتماما واضحا بموضوع الافصاح المحاسبي في القطاع المصرفي وبخاصة الافصاح عن المخاطر ، فعلى صعيد لجنة بازل ، اصدرت تلك اللجنة عدد من الاصدارات المتوالية التي تهتم بتنظيم العمل المصرفي ، ومن أهم تلك الاصدارات بازل III وتعديلاتها ، حيث أولت تلك الاتفاقية اهتمام كبيرا بموضوع الافصاح عن المخاطر في القطاع المصرفي ، حيث افردت تلك الاتفاقية ركيزة اساسية وهى الركيزة الثالثة والتي تهتم بموضوع انضباط السوق وتعزيز مستوي الافصاح والشفافية بالقطاع المصرفي.

وعلى صعيد الجهات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة نجد اهتمام واضحا من قبل واضعي المعايير المحاسبية وعلى راسهم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من خلال اصداره للعديد من المعايير التي تهتم بتنظيم الافصاح في القطاع المصرفي وبخاصة الافصاح عن المخاطر ، ومن أبرز تلك المعايير المعيار الدولي (IAS30) الخاص بتنظيم الافصـــاح في القوائم المالية للبنوك والمؤســـســـات المالية المشابهة والذى تم الغاءه ليحل محله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 7 الادوات المالية الإفصاحات ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم "٤٠"" الادوات المالية – الإفصاحات، وكذلك معيار المحاسبة الدولي (IAS 32) " الادوات المالية –العرض " ، وكذلك معيار المحاسبة الدولي (IAS 32) " الادوات المالية –العرض " ، ويقابله المعيار المصر رقم "٢٥" ,والذى اختص تحديدا بموضوع العرض للأدوات المالية، بالإضافة الى معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9" الادوات المالية" ، ويقابله المعيار المصري رقم "٤٧" -الادوات المالية- من اهم المعايير التي تخص القطاع المصرفي فيما يتعلق بالأدوات المالية ، والذي يعتبر بديل للمعيار الدولي رقم IAS39" الادوات المالية –الاعتراف والقياس، وغيرها من المعايير الأخرى والتي تساهم في تحسين محتوي التقارير المالية وترشيد قرارات المستخدمين.

وترتبط عملية ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية بمستوي جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية ، وحتى تكون تلك المعلومات ذات جودة عالية ومفيدة يجب أن يتوافر بها مجموعة من الخصـــائص النوعية حسـبما أشـار الاطار المفاهيمي للتقارير المالية IFRS الصـــادر عن مجلس معايير المحاســـبة الدولي في مارس ٢٠١٨ ، حيث حدد ذلك الاطار مجموعة من الخصـــائص الاساسية للمعلومات المفيدة ، ومجموعة من الخصـائص النوعية المعززة لتلك المعلومات ، وتتمثل أهم تلك الخصـائص الاسـاسـية في أن تكون هذه المعلومات ملائمة ، ذات أهمية نسـبية ، تعبر بصـدق عن العمليات والاحداث الاقتصـادية ، ويعزز تحقيق تلك الخصـائص مجموعة من الخصـائص الأخرى التي يجب توافرها في المعلومات المفيدة وتتمثل أهم تلك الخصائص في أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة ، قابلة للتحقق ، تصـــل في التوقيت المناســـب ، قابلة للفهم من قبل مســـتخدمي التقارير المالية (IASB,2018,PP25-31).

وانسـجاما مع ذلك يشـير (Suharsono et al ,2020,P1185) الى أن مفهوم الافصـاح المحاسـبي يرتبط بمشاركة المؤسسات في سوق الأوراق المالية بالالتزام بتقديم معلومات كافية وصادقة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بعملياتها أو السوق لأصحاب المصلحة ، ويتفق ذلك مع مبدأ الافصاح الشامل الذى تسـتند اليه نظرية المحاسـبة والذي ينص على بضـرورة شـمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي التقارير المالية صورة واضحة وصحيحة عن المنشأة ، بالإضافة الى الاتجاهات الحديثة للتوسع في الافصاح وعدم قصور الافصاح بالتقارير المالية على المستوي الزامي فقط من الافصـــاح والاتجاه نحو مزيد من الافصـــاح الاختياري لتوفير معلومات تمكن مسـتخدمي هذه التقارير من تقييم الوضع المالي للمنشأة وغيرها من المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات مما يساهم في ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية.

وفي ضوء ذلك يري الباحث ترابطا بين مبدأ الافصاح الشامل وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، حيث يساهم الافصاح المحاسبي بتوفير معلومات على سبيل المثال عن التنبؤات المستقبلية مثل التنبؤات المستقبلية للأرباح والتدفقات النقدية وغيرها من المعلومات التي تساهم في تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات ومن ثم تحسين ملائمة المعلومات ، كما يساهم الافصاح المحاسبي في تحسين مستوي التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من خلال تعزيز معلومات الافصاح المحاسبي لخاصية الاكتمال والحياد والخلو من الخطأ، فضلا عن شمول الافصاح المحاسبي لكافة المعلومات وخاصة ذات الاهمية النسبية ، كما يساهم الافصاح المحاسبي في تعزيز وصول المعلومات في الوقت المناسب وقابلية المعلومات للمقارنة والقابلية للتحقق والقابلية للفهم في ظل شمولية الافصاح المحاسبي ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي التقارير المالية ، ومن ثم تحقيق أكبر قدر من النفعية لهؤلاء المستخدمين .

ويوضح الشكل التالي بشكل رقم (٣/٤) العلاقة بين جودة الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان والسيولة وتحسين جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية:

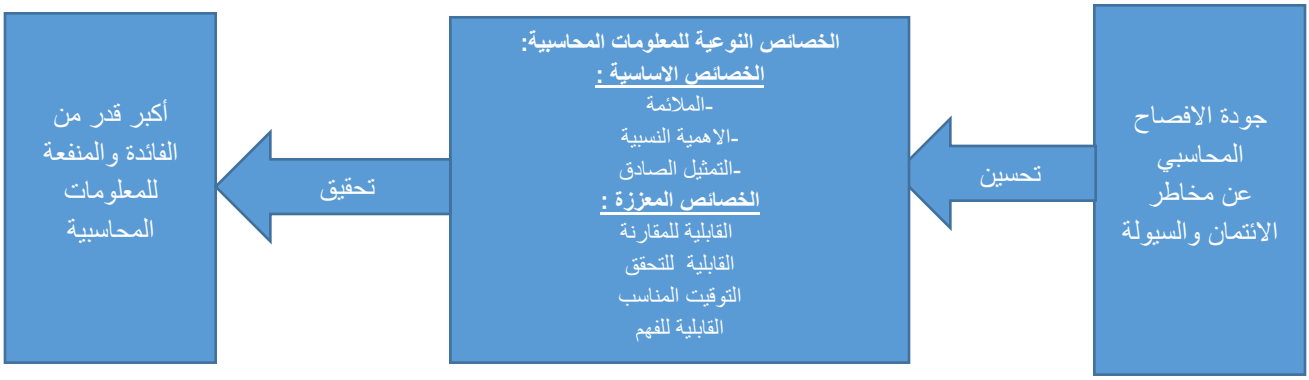

المصدر : اعداد الباحث

٨-الدراسة التطبيقية:

تناول في هذا الجزء عرض الجانب التطبيقي للبحث متضمنا المجال التطبيقي واختبار وتحليل فروض الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

١/٨ مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في جميع البنوك المصرية التقليدية والإسلامية المدرجة في البورصة المصرية، حيث بلغ عدد هذه البنوك في ٢٠٢٢ عدد ١٢ بنك مدرج بالبورصة المصرية، ويتضمن ذلك ٩ بنوك تقليدية و٣ بنوك اسلامية بشكل كامل، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١ باعتبارها احدث فترة لبيانات الدراسة مما يضفي مزيد من الأهمية لحداثة فترة التطبيق.

ويوضح الجدول التالي أسماء البنوك عينة الدراسة التي تم اختيارها:

المصدر: من إعداد الباحث

وقد تم تجميع بيانات الدراسة التطبيقية من المصادر التالية:

١- التقارير المالية للبنوك، وتم الحصول على هذه البيانات من شركة مصر لنشر المعلومات، عن الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١.

٢- المواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة .

٣- موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg

٤- موقع مباشر مصر https://www.mubasher.info/

٥- www.statista.com

م		النوع
١		تقليدي
٢		تقليدي
٣		تقليدي
٤		اسلامي
٥		تقليدي
٦		تقليدي
٧		اسلامي
٨		تقليدي
٩		تقليدي
١٠		تقليدي
١١		اسلامي
إجمالي مجتمع وعينة الدراسة		٨
		٣
		١١

٦- https://arabdevelopmentportal.com/

٢/٨ متغيرات البحث:

يوضح الشكل التالي عرض موجز لاهم متغيرات البحث:

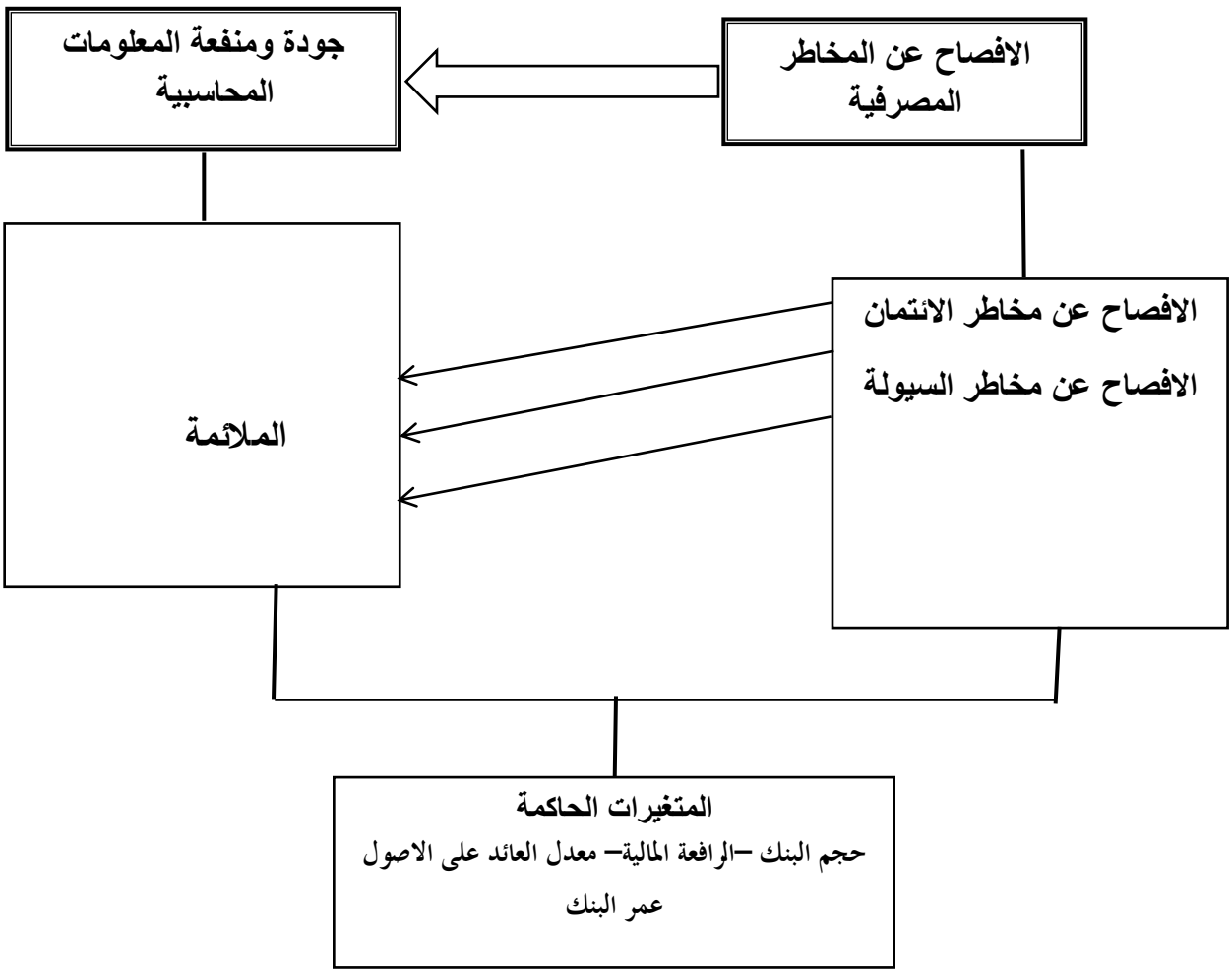

المصدر : اعداد الباحث

٣/٨ عرض نتائج الاحصاءات الوصفية:

يوضح أهم الاحصاءات الوصفية على مستوي البنوك التقليدية والإسلامية

اسم المتغير	ترميز المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط	أقل قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المدي	معامل الاختلاف
على مستوي البنوك التقليدية								
مؤشر القروض المتعثرة	X1	٥٦	.0501	.04	.07	.01303	.03	.000
مخصص خسائر القروض الى إجمالي القروض	X2	٥٦	.1016	.07	.12	.01502	.05	.000
الافصاح الكلى عن مخاطر الائتمان	X10	٥٦	.6800	.58	.82	.09933	.24	.010
مخاطر السيولة-إجمالي القروض الى الودائع	X11	٥٦	.4132	.40	.43	.01216	.03	.000
مخاطر السيولة-نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول	X12	٥٦	.2982	.15	.41	.08787	.26	.008
الافصاح الكلى عن مخاطر السيولة	X16	٥٦	.4881	.42	.54	.05223	.13	.003
ملائمة المعلومات المحاسبية-نموذج السعر	M1	٥٦	.9900	.99	.99	.00000	.00	.000
ملائمة المعلومات المحاسبية-نموذج العائد	M2	٥٦	.9600	.96	.96	.00000	.00	.000
على مستوي البنوك الإسلامية								
مؤشر القروض المتعثرة	X1	٢١	.0752	.03	.23	.05318	.19	.003
مخصص خسائر القروض الى إجمالي القروض	X2	21	.0693	.03	.16	.03316	.13	.001
الافصاح الكلى عن مخاطر الائتمان	X10	21	.7238	.54	.92	.11395	.38	.013
مخاطر السيولة-إجمالي القروض الى الودائع	X11	21	.4154	.12	.76	.24837	.64	.062
مخاطر السيولة-نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول	X12	21	.3685	.07	.69	.15999	.63	.026
الافصاح الكلى عن مخاطر السيولة	X16	21	.4722	.33	.88	.19064	.54	.036
ملائمة المعلومات المحاسبية-نموذج السعر	M1	21	.9267	.80	.99	.09178	.19	.008
ملائمة المعلومات المحاسبية-نموذج العائد	M2	21	.9900	.99	.99	.00000	.00	.000

المصدر: اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

- بلغ متوسط نسبة القروض المتعثر في البنوك التقليدية ٥٪ مقارنة بنسبة ٧٪ في البنوك الإسلامية ويعكس ذلك مواجهة البنوك الإسلامية مستوي مخاطر اعلى الى حد ما مقارنة بالبنوك التقليدية ، كما بلغ متوسط نسبة مخصص خسائر القروض في البنوك التقليدية ١٠٪ مقارنة بمتوسط ٦٪ للبنوك التقليدية ، ومعظم البيانات تتركز حول متوسطها حيث يشر معامل الاختلاف لدرجة تشتت صغيرة للبيانات حول متوسطها .
- فيما يتعلق بمستوي الافصاح عن المخاطر بشكل عام، بلغ متوسط الافصاح عن مخاطر الائتمان للبنوك التقليدية ٦٨ ، بينما بلغ ذلك المتوسط للبنوك الإسلامية ٧٢ % ويشير ذلك الى تفوق البنوك الإسلامية الى حد ما في الافصاح عن مخاطر الائتمان مقارنة بالبنوك التقليدية .
- بلغ متوسط نسبة القروض الى الودائع في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية تقريبا ٤١٪ ، كما بلغت نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول في البنوك التقليدية ٣٠٪ مقارنة بنسبة ٣٧٪ للبنوك الإسلامية ، ويعكس ذلك مستوي عالى من السيولة لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية ، وتشير البيانات الى درجة تشتت صغيرة للقيم حول متوسطها .
- بينما كان متوسط الافصاح عن مخاطر السيولة الى حد ما متقارب في البنوك التقليدية والإسلامية، حيث بلغ متوسط الافصاح في كلاهما على التوالي ٤٩٪ ، ٤٧ % ، الى ان ذلك يشير الى مزيد من الحاجة للإفصاح عن مخاطر السيولة في كلا منهما.
- كما ارتفع مستوي ملائمة المعلومات المحاسبية في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية، حيث بلغ متوسط R2 لنموذج السعر في كلا منها ٩٩٪ ، ٩٢٪ ويعنى ذلك تمتع معلومات البنوك التقليدية بمستوي اعلى من الملائمة مقارنة بالبنوك الإسلامية ، وعلى مستوي نموذج العائد ، بلغ مستوي ملائمة المعلومات المحاسبية في المتوسط للبنوك التقليدية والإسلامية على التوالي ٩٦٪ ، ٩٩٪ ، ويشير ذلك الى ارتفاع مستوي ملائمة ومنفعة المعلومات المحاسبية في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية .

٤/٨ اختبار وتحليل فروض الدراسة:

١/٤/٨ اختبار وتحليل الفرض الأول:

<u>الفرض الاول:</u> "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية":

وتشمل الفروض الفرعية التالية:

-"لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"

-لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"

الفرض الفرعي الأول : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار Mann-whitneyلدراسة الفروق بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر الائتمان :

م	المتغير	رمز المتغير	متوسط الرتب		احصائية الاختبار Z	الاحتمال Sig.(P. Value)	التفسير
			البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية			
١	مؤشر القروض المتعثرة	X1	35.58	48.12	-2.19	.02	توجد فروق ذات دلالة
٢	مخصص خسائر القروض الى إجمالي القروض	X2	38.91	39.21	-.057	.95	لا توجد فروق ذات دلالة
٣	الافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان	X3	31.3	59.52	-5.18	.00	توجد فروق ذات دلالة
٤	الافصاح عن قياس مخاطر الائتمان	X4	38.43	40.52	-.39	.69	لا توجد فروق ذات دلالة
٥	الافصاح عن معلومات المدخل المعياري	X5	39.98	36.38	-.69	.49	لا توجد فروق ذات دلالة
٦	الافصاح عن معلومات اسلوب التصنيف الداخلي	X6	34.93	49.68	-2.74	.006	توجد فروق ذات دلالة
٧	الافصاح عن الجودة الائتمانية للأصول	X7	43.65	26.60	-3.21	.001	توجد فروق ذات دلالة
٨	الافصاح عن تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان	X8	38.41	40.57	-.398	.69	لا توجد فروق ذات دلالة
٩	الافصاح عن التخفيف من مخاطر الائتمان	X9	43.65	36.60	-3.21	.001	توجد فروق ذات دلالة

المصدر: اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

-متوسط نسبة مؤشر القروض المتعثرة للبنوك الإسلامية أعلى من البنوك التقليدية، حيث بلغت قيمة متوسط الرتب للبنوك الإسلامية 48.12 مقارنة بمتوسط 35.58 للبنوك التقليدية، ويشير ذلك الى ارتفاع مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، كما أن هذه الفروق ذات دلالة احصائية حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار 02. وهى مستوي أقل من 05. ومن ثم يمكن قبول الفرض التالي " **توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بمؤشر القروض المتعثرة"**

-بلغ متوسط الرتب لنسبة مخصص خسائر القروض في البنوك التقليدية 38.9 والبنوك الإسلامية 39.2 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 95. وهى أكبر من 05. ، حيث انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة مخصص خسائر القروض ، ومن ثم يمكن قبول الفرض التالي : **" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة مخصص خسائر القروض الى إجمالي القروض "**

- بلغ متوسط الرتب بالنسبة الافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان في البنوك التقليدية 31.3 والبنوك الإسلامية 59.52وبلغ مستوي معنوية الاختبار 00. وهى أقل من 05. ، حيث ان مستوي

الافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية أعلى من الافصاح عن تلك المعلومات بالنوق التقليدية بفروق دالة احصائيا ، ومن ثم يتم قبول الفرض التالي :

" توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بمستوي الافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان "

- بلغ متوسط الرتب لنسبة الافصاح عن معلومات قياس مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية 38.43 والبنوك الإسلامية 40.52وبلغ مستوي معنوية الاختبار 69. وهى أكبر من 05. ، حيث انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات قياس مخاطر الائتمان ، ومن ثم يمكن قبول الفرض التالي : **" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات قياس مخاطر الائتمان "**

- بلغ متوسط الرتب لنسبة الافصاح عن معلومات المدخل المعياري لمخاطر الائتمان في البنوك التقليدية 39.98 والبنوك الإسلامية 36.38 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 49. وهى أكبر من 05. ، حيث انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات المدخل المعياري لمخاطر الائتمان ، ومن ثم يمكن قبول الفرض التالي : **" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات المدخل المعياري لمخاطر الائتمان "**

- بلغ متوسط الرتب لنسبة الافصاح عن أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان في البنوك التقليدية 34.93 والبنوك الإسلامية 49.68 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 006. وهى أقل من 05. ، ومن ثم توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان لصالح البنوك الإسلامية ، ومن ثم يمكن قبول الفرض التالي : **" توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان "**

- بلغ متوسط الرتب لنسبة الافصاح عن الجودة الائتمانية للأصول في البنوك التقليدية 43.65 والبنوك الإسلامية 26.60 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 001. وهى أقل من 05. ، ومن ثم توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات الجودة الائتمانية للأصول لصالح البنوك التقليدية ، ومن ثم يمكن قبول الفرض التالي : **"توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن الجودة الائتمانية للأصول "**

- بلغ متوسط الرتب لنسبة الافصاح عن معلومات تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية 38.41 والبنوك الإسلامية 40.57 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 69. وهى أكبر من 05. ، حيث انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان لصالح البنوك الإسلامية، ومن ثم يمكن قبول الفرض التالي : **" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان "**

- بلغ متوسط الرتب لنسبة الافصاح عن معومات التخفيف من مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية 43.65 والبنوك الإسلامية 36.60 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 001. وهى أقل من 05. ، ومن ثم توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات التخفيف من مخاطر الائتمان لصالح البنوك التقليدية ، ومن ثم يمكن قبول الفرض التالي : **"توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات التخفيف من مخاطر الائتمان "**

وفي ضوء ما سبق يستنتج الباحث:

وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية للإفصاح عن مخاطر الائتمان فيما يتعلق ب(مؤشر القروض المتعثرة ،الافصاح عن المعلومات العامة ،الافصاح عن معلومات التصنيف الداخلي ، الافصاح عن معلومات الجودة الائتمانية للأصول ، معلومات التحفيف من مخاطر الائتمان) ، وعدم وجود فورق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق ب(مخصص خسائر القروض ، الافصاح عن مقاييس مخاطر الائتمان ومعلومات المدخل المعياري ، الافصاح عن تعرضات ومؤشرات ومخاطر الائتمان)

الفرض الفرعي الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"

يوضح الجدول التالي اختبار Mann-whitney لدراسة الفروق بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر السيولة :

م	المتغير	رمز المتغير	متوسط الرتب		احصائية الاختبار Z	الاحتمال Sig.(P.Value)	التفسير
			البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية			
١	مخاطر السيولة-إجمالي القروض الى الودائع	X11	41.30	32.86	-1.475	.14	لا توجد فروق ذات دلالة
٢	مخاطر السيولة-نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول	X12	38.86	39.38	-.092	.92	لا توجد فروق ذات دلالة
٣	الافصاح عن معلومات مخاطر السيولة وادارتها	X13	36.86	44.71	-1.391	.16	لا توجد فروق ذات دلالة
٤	الافصاح عن نسبة تغطية السيولة	X14	38.86	39.38	-.108	.91	لا توجد فروق ذات دلالة
٥	الافصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر	X15	37.34	43.43	-1.504	.13	لا توجد فروق ذات دلالة

المصدر: اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الآتى:

-بلغ متوسط الرتب لنسبة القروض الى الودائع في البنوك التقليدية والإسلامية (41.30، 32.86) ، وبلغ متوسط نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول في البنوك التقليدية والإسلامية (38.86،39.38) ، وبلغ متوسط الرتب لمستوي الافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر السيولة وادارتها في البنوك التقليدية والإسلامية (36.86،44.71)، وبلغ متوسط الرتب لمستوي الافصاح عن نسبة تغطية السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية (38.86،39.38)،وبلغ متوسط الرتب لمستوي الافصاح عن نسبة صافي التمويل

المستقر في البنوك التقليدية والإسلامية (37.34،44.43)، وكان مستوي معنوية الاختبار لكافة المتغيرات اكبر من 05. ، أي أن الفروق غير دالة احصائيا ، ومن ثم يمكن قبول الفرض التالي : **"لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"**

٤/٢/٢/٤ /٢ اختبار وتحليل الفرض الثاني:

<u>الفرض الثاني:</u> "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية فيما يتعلق بمستوي منفعة المعلومات المحاسبية "

ويتضمن:

-" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية فيما يتعلق بملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج السعر "

-" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية فيما يتعلق بملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج العائد "

يوضح الجدول التالي رقم (٤/١٧)نتائج اختبار Mann-whitney لدراسة الفروق بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر والعائد

م	المتغير	رمز المتغير	متوسط الرتب		احصائية	الاحتمال	التفسير
			البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	الاختبار Z	Sig.(P.Value)	
	نموذج السعر						
١	ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج السعر	M1	41.63	32	-2.504	.012	توجد فروق ذات دلالة
	نموذج العائد						
٢	ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج العائد	M2	35.05	49.5	-3.233	.01	توجد فروق ذات دلالة

المصدر : اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

<u>ومن الجدول السابق يتضح الآتى:</u>

-بلغ متوسط الرتب لملائمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر لكلا من البنوك التقليدية والإسلامية (41.63،32) ، وبلغ مستوي المعنوية 012. وهى أقل من 05.، ويشير ذلك لوجود فروق دالة احصائية فيما يتعلق بملائمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر لصالح البنوك التقليدية ، بينما بلغ متوسط الرتب لملائمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج العائد في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية (35.5، 49.5) ، وبلغ مستوي المعنوية 01. وهى أقل من 05.، ويشير ذلك لوجود فروق دالة احصائية فيما يتعلق بملائمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر لصالح البنوك الإسلامية .

وفي ضوء ذلك يتم قبول الفرض التالي:

" توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية فيما يتعلق بمستوي منفعة المعلومات المحاسبية "

٤/٢/٢/4 /٣ اختبار وتحليل الفرض الثالث:

الفرض الثالث "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن المخاطر المصرفية على منفعة المعلومات المحاسبية "

ويتضمن ذلك:

الفرض الفرعي الأول: "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية "

الفرض الفرعي الثاني: "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية "

قبل الدخول في اختبار هذا الفرض يري الباحث انه من الملائم توضيح كيفية تقييم ملائمة المعلومات المحاسبية لعينة الدراسة، واعتمد الباحث في ذلك على نموذجي السعر والعائد:

نموذج السعر:

$$Pit = \alpha 0 + \alpha 1\ EPSit + \alpha 2\ BVSit + \varepsilon it$$

نموذج العائد:

$$Ri,t = \alpha t + \beta 1\ (E\ i,t\ /Pi,t-1) + \beta 2(\Delta E\ i,t\ /Pi,t-1) + \varepsilon$$

وتم اضافة اهم المتغيرات الرقابية التي يمكن أن يكون لها تأثير على تلك النماذج وفق لما توصلت اليه الدراسات السابقة

ويوضح الجدول التالي رقم (٤/١٩) أهم نتائج قياس ملائمة المعلومات المحاسبية وفق لنموذجي السعر والعائد لعينة الدراسة :

المتغير	نموذج السعر			نموذج العائد		
	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية
ربحية السهم	1.996	.980	.04	1.51	.03	.000
القيمة الدفترية للسهم	.46	.354	.89	-	-	-
التغير في ربحية السهم	-	-	-	-.184	.161	.257
حجم البنك	-.501	1.47	.73	.009	.013	.50
الرافعة المالية	14.85	18.43	.42	.047	.164	.776
معدل العائد على الاصول	902.9	299.68	.004	.931	1.784	.603
عمر البنك	.021	.275	.07	.00	.002	.946
تقييم ملائمة المعلومات المحاسبية						
معامل الارتباط R	.68			.98		
معامل التحديد R2	.47			.96		
معامل التحديد المعدلAdj.R2	.42			.95		
درجات الحرية	(70،6)			(70،6)		
قيمة F	10.55			276.93		
المعنوية للنموذج	.000			.000		

المصدر: اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الآتى:

معنوية نموذجي السعر والعائد لبيانات الدراسة بالشكل الذي يمكن الاعتماد عليهم في قياس وتقييم ملائمة المعلومات المحاسبية حيث بلغ مستوي معنوية النموذج 000. وهى أقل من 005.، ووفقا لتلك النماذج تعبر قيمة R2 عن ملائمة المعلومات المحاسبية ، حيث بلغت تلك القيمة وفق لنموذج السعر 47. مما يعنى تمتع البيانات بمستوي جيد من الملائمة ، بينما كشف نموذج العائد على قدر تفسيرية اكبر لملائمة المعلومات المحاسبية ، حيث بلغت قيمة R2 لهذا النموذج 96. ويعنى ذلك تحقيق مستوي عالي من الملائمة للمعلومات المحاسبية ، وفي ضوء تلك النماذج تم تقييم قيمة R2 لكل بنك واداخلها مع بيانات الدراسة لتحديد مدي تأثير متغيرات الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية .

وفي ضوء ذلك يمكن اجراء اختبار الفرض الآتي:

الفرض الثالث: "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن المخاطر المصرفية (الائتمان – السيولة) على منفعة المعلومات المحاسبية

ويمكن اختبار ذلك الفرض على النحو التالي:

-اختبار تأثير الافصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج السعر M1

الفرض الفرعي الاول : "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية "

يعرض الجدول التالي أهم بيانات نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي المتعدد لنموذج تأثير الافصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية وفق نموذجي السعر ، وفقا للمتغيرات التي لها تأثير في النموذج وفق مخرجات تحليل الانحدار المتعدد Stepwise:

جدول رقم (٤/٢٠) أثر مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج السعر

المتغير	ترميز المتغير	نموذج أثر مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج السعرM1				
		معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة بيتا B	ت المحسوبة	المعنوية
	ثابت الدالة	1.51	.105	-	11.062	.000
مخصص خسائر القروض الى إجمالي القروض	X2	.22	.085	.257	2.611	.013
الافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان	X3	.38	.015	.259	2.510	.016
الافصاح عن قياس مخاطر الائتمان	X4	.137	.03	.603	4.59	.000
الرافعة المالية	Z2	-.296	.103	-.297	-2.878	.006
عمر البنك	Z4	.006	.001	1.057	9.144	.000
الخصائص العامة للنموذج						
معامل التحديد R2	.69					
درجات الحرية	(41،5)					
قيمة F	18.406					
المعنوية للنموذج	.000					

المصدر: اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

-التوصل إلى نموذج انحدار يتمتع باشتراطات السلامة الإحصائية حيث يعكس ذلك النموذج وجود تأثير معنوي للإفصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –وفقا لنموذج السعر، حيث بلغ معامل التحديد ٦٩.، ومستوى معنوية للنموذج ٠٠٠.، وهى أقل من مستوى المعنوية الافتراضي البالغ ٠٥.، وجميعها مؤشرات تعكس قوة الدالة المتوصل إليها من وجهة النظر الإحصائية.

-وجود تأثير معنوي طردي لنسبة مخصص خسائر القروض على مستوي ملائمة المعلومات المحاسبية، ويفسر الباحث ذلك أنه ربما يرجع الى ان البنوك حتى وان كانت تواجه مخاطر ائتمان عالية الا انه تحتفظ بمخصصات كافية لمواجهة تلك الخسائر، وبخاصة في ظل النماذج الحديثة للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمعيار IFRS .

- وجود تأثير معنوي طردي للإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان، وكذلك المعلومات المتعلقة بكيفية قياس مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر ، مما يساهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية .

-وجود تأثير معنوي عكسي للرافعة المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث يشير ذلك الى زيادة اعتما البنك على الديون مقارنة بحجم أصوله

-وجود تأثير معنوي طردي لعمر البنك على ملائمة المعلومات المحاسبية، ويشير ذلك ان البنوك ذات الاعمار الاكبر لديه قدر من الخبر الكافية على تقديم معلومات لمستخدميها أكثر ملائمة.

وفي ضوء ما سبق يمكن قبول الفرض التالي:

-"يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر (الائتمان ، السيولة) على ملائمة المعلومات المحاسبية –لنموذج السعر"

-اختبار تأثير الافصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج العائد M2

يعرض الجدول التالي أهم بيانات نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي المتعدد لنموذج تأثير الافصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج العائد ، وفقا للمتغيرات التي لها تأثير في النموذج وفق مخرجات تحليل الانحدار المتعدد Stepwise:

جدول رقم (٤/٢١) اثر مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج العائد

المتغير	ترميز المتغير	نموذج أثر مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج العائدM2				
		معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة بيتا B	ت المحسوبة	المعنوية
	ثابت الدالة	.928	.061	-	15.27	.000
مخصص خسائر القروض الى إجمالي القروض	X2	-.262	.046	-.541	-5.658	.000
الافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان	X3	.032	.008	.394	3.871	.000
الافصاح عن قياس مخاطر الائتمان	X4	.077	.015	.614	5.202	.000
الافصاح عن معلومات المدخل المعياري	X5	.31	.010	.298	3.185	.003
الافصاح عن معلومات اسلوب التصنيف الداخلى	X6	.056	.008	-.698	6.709	.000
الافصاح عن الجودة الائتمانية للاصول	X7	.059	.013	.437	4.544	.000
حجم البنك	Z1	.009	.001	.768	10.164	.000
الرافعة المالية	Z2	-.102	.060	-.183	-1.694	.098
العائد على الاصول	Z3	.530	.215	.309	2.46	.018
تصنيف البنك	Z8	.036	.004	.964	9.092	.000
الخصائص العامة للنموذج						
معامل التحديد R2	.87					
درجات الحرية	(38،10)					
قيمة F	25.92					
المعنوية للنموذج	.000					

المصدر : اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الآتي :

-تم التوصل إلى نموذج انحدار يتمتع باشتراطات السلامة الإحصائية حيث يعكس ذلك النموذج وجود تأثير معنوي للإفصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –وفقا لنموذج العائد، حيث بلغ معامل التحديد ٨٧.، ومستوى معنوية للنموذج ٠٠٠.، وهى أقل من مستوى المعنوية الافتراضي البالغ ٠٥.، وجميعها مؤشرات تعكس قوة الدالة المتوصل إليها من وجهة النظر الإحصائية.

-وجود تأثير معنوي عكسي لنسبة مخصص خسائر القروض على مستوي ملائمة المعلومات المحاسبية، ويفسر الباحث ذلك أنه قد يكون ذلك مؤشرا لبعض مستخدمي التقارير المالية نحو مواجهة مخاطر ائتمان عالية

- وجود تأثير معنوي طردي للإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان، قياس مخاطر الائتمان ، ومعلومات المدخل المعياري ، ومعلومات اسلوب التصنيف الداخلي على ملائمة المعلومات المحاسبية – نموذج العائد ، مما يساهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية .

-وجود تأثير معنوي طردي لكلا من حجم البنك ، العائد على الاصول على ملائمة المعلومات المحاسبية ، كما يؤثر نوع البنك من حيث كونه تقليدي او إسلامي على ملائمة المعلومات المحاسبية ، حيث انه وفق للنتائج تتمتع البنوك الإسلامية بمستوي ملائمة اعلى مقارنة بالبنوك التقليدية.
-وجود تأثير معنوي عكسي للرافعة المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية-نموذج العائد ، حيث يشير ذلك الى زيادة اعتما البنك على الديون مقارنة بحجم أصوله .
وفي ضوء ما سبق يمكن قبول الفرض التالي "
" يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –وفق نموذج العائد "
ومن ثم يستنتج الباحث في ضوء الفرضين السابقين قبول الفرض التالي:
" يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –وفق نموذجي السعر والعائد
-اختبار تأثير الافصاح عن مخاطر السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج السعر M1
<u>الفرض الفرعي الثاني:</u> "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية "
يعرض الجدول التالي رقم (٤/٢٢) أهم بيانات نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنموذج تأثير الافصاح عن مخاطر السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر:

المتغير	ترميز المتغير	نموذج أثر مخاطر السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج السعرM1				
		معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة بيتا B	ت المحسوبة	المعنوية
	ثابت الدالة	.772	.159	-	4.85	.000
إجمالي القروض الى الودائع	X11	-.018	.017	-.096	-1.096	.278
نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول	X12	.058	.020	.266	2.884	.006
الافصاح عن معلومات مخاطر السيولة وادارتها	X13	-.045	.017	-.244	-2.609	.012
الافصاح عن نسبة تغطية السيولة	X14	.124	.025	1.084	4.92	.000
الافصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر	X15	-.099	.025	-.898	-3.92	.000
حجم البنك	Z1	.006	.002	.251	2.521	.015
الرافعة المالية	Z2	-.067	.159	-.054	-.419	.677
معدل العائد على الاصول	Z3	.326	.456	.089	.716	.477
عمر البنك	Z4	.006	.001	.793	7.829	.000
الخصائص العامة للنموذج						
معامل التحديد R2	.69					
درجات الحرية	(51،9)					
قيمة F	13.588					
المعنوية للنموذج	.000					

المصدر : اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الآتي :

-التوصل إلى نموذج انحدار يتمتع باشتراطات السلامة الإحصائية حيث يعكس ذلك النموذج وجود تأثير معنوي للإفصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –وفقا لنموذج السعر ، حيث بلغ معامل التحديد ٦٩.، ومستوى معنوية للنموذج ٠٠٠.، وهى أقل من مستوى المعنوية الافتراضي البالغ ٠٥.، وجميعها مؤشرات تعكس قوة الدالة المتوصل إليها من وجهة النظر الإحصائية.

-وجود تأثير معنوي طردي لنسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول على ملائمة المعلومات المحاسبية ، حيث ان ارتفاع تلك النسبة يشير الى تمتع البنك بمستوي جيد من السيولة .

-وجود تأثير معنوي عكسي للإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر السيولة وادارتها ، وكذلك المعلومات المتعلقة بنسبة صافي التمويل المستقر على ملائمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر ، ويرجع الباحث ذلك الى ان مستخدمي التقارير المالية في حاجة الى معلومات اكثر بالشكل الذي يحقق لهم اقصى منفعة .

-وجود تأثير معنوي طردي لمعلومات الافصاح عن نسبة تغطية السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر تلك النسبة من اهم النسبة التي توضح قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة، ومن ثم تحقيق أكبر قدر من المنفعة لمستخدمي التقارير المالية

-وجود تأثير طردي معنوي لحجم البنك وعمر البنك على ملائمة المعلومات المحاسبية، بينما لم يوجد تأثير للرافعة المالية والعائد على الاصول في هذا النموذج.

-اختبار تأثير الافصاح عن مخاطر السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج العائد M٢

<u>الفرض الفرعي الثاني:</u> "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية -نموذج العائد "

يعرض الجدول التالي رقم (٤/٢٣) أهم بيانات نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنموذج تأثير الافصاح عن مخاطر السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج العائد :

المتغير	ترميز المتغير	نموذج أثر مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج العائد M2				
		معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة بيتا B	ت المحسوبة	المعنوية
	ثابت الدالة	1.197	.118	-	10.147	.000
إجمالي القروض الى الودائع	X11	-.023	.012	-.212	-1.900	.062
نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول	X12	-.002	.014	-.013	-.114	.909
الافصاح عن معلومات مخاطر السيولة وادارتها	X13	-.011	.013	-.099	-.868	.389
الافصاح عن نسبة تغطية السيولة	X14	-.068	.018	-.989	-3.803	.000
الافصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر	X15	.059	.018	.884	3.240	.002
حجم البنك	Z1	.010	.002	.727	5.941	.000
الرافعة المالية	Z2	-.247	.118	-.334	-2.093	.041
معدل العائد على الاصول	Z3	-.236	.338	-.107	-.698	.488
عمر البنك	Z4	-.002	.001	-.462	-3.445	.001
الخصائص العامة للنموذج						
معامل التحديد R2	**.51**					
درجات الحرية	**(57،9)**					
قيمة F	**6.72**					
المعنوية للنموذج	**.000**					

المصدر : اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الآتي :

-التوصل إلى نموذج انحدار يتمتع باشتراطات السلامة الإحصائية حيث يعكس ذلك النموذج وجود تأثير معنوي للإفصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –وفقا لنموذج السعر ، حيث بلغ معامل التحديد ٥١.، ومستوى معنوية للنموذج ٠٠٠.، وهى أقل من مستوى المعنوية الافتراضي البالغ ٠٥.، وجميعها مؤشرات تعكس قوة الدالة المتوصل إليها من وجهة النظر الإحصائية.

-وجود تأثير معنوي طردي لنسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول على ملائمة المعلومات المحاسبية ، حيث ان ارتفاع تلك النسبة يشير الى تمتع البنك بمستوي جيد من السيولة ، بينما لا يوجد تأثير لنسبة الاصول السائلة ، والافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر السيولة على ملائمة المعلومات في هذا النموذج، بينما كان تأثير الافصاح عن معلومات نسبة تغطية السيولة عكسي على ملائمة المعلومات المحاسبية في هذا النموذج .

-وجود تأثير معنوي طردي لنسبة الافصاح عن التمويل المستقر على ملائمة المعلومات المحاسبية ، وكذلك تأثير معنوي طردي لكلا من حجم البنك ، عمر البنك ، وتأثير عكسي معنوي للرافعة المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية .

٩-النتائج :

في ضوء اهداف البحث واختبار الفروض، كانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة كالتالي:

- بلغ متوسط نسبة القروض المتعثر في البنوك التقليدية ٥٪ مقارنة بنسبة ٧٪ في البنوك الإسلامية ويعكس ذلك مواجهة البنوك الإسلامية مستوي مخاطر اعلى الى حد ما مقارنة بالبنوك التقليدية.
- بلغ متوسط الافصاح عن مخاطر الائتمان للبنوك التقليدية ٦٨ ، بينما بلغ ذلك المتوسط للبنوك الإسلامية ٧٢ % ويشير ذلك الى تفوق البنوك الإسلامية الى حد ما في الافصاح عن مخاطر الائتمان مقارنة بالبنوك التقليدية.
- بلغ متوسط نسبة القروض الى الودائع في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية تقريبا ٤١٪ ، كما بلغت نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول في البنوك التقليدية ٣٠٪ مقارنة بنسبة ٣٧٪ للبنوك الإسلامية ، ويعكس ذلك مستوي عالي من السيولة لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.
- كان متوسط الافصاح عن مخاطر السيولة الى حد ما متقارب في البنوك التقليدية والإسلامية ، حيث بلغ متوسط الافصاح في كلاهما على التوالي ٤٩٪ ، ٤٧ % ، الى ان ذلك يشير الى مزيد من الحاجة للإفصاح عن مخاطر السيولة في كلا منهما.
- كما ارتفع مستوي ملائمة المعلومات المحاسبية في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية، حيث بلغ متوسط R2 لنموذج السعر في كلا منها ٩٩٪ ، ٩٢٪ ويعنى ذلك تمتع معلومات البنوك التقليدية بمستوي اعلى من الملائمة مقارنة بالبنوك الإسلامية ، وعلى مستوي نموذج العائد ، بلغ مستوي ملائمة المعلومات المحاسبية في المتوسط للبنوك التقليدية والإسلامية على التوالي ٩٦٪ ، ٩٩٪ ، ويشير ذلك الى ارتفاع مستوي ملائمة ومنفعة المعلومات المحاسبية في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية
- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بمستوي الافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات قياس مخاطر الائتمان.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات المدخل المعياري لمخاطر الائتمان "
- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان
- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن الجودة الائتمانية للأصول
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان

- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الافصاح عن معلومات التخفيف من مخاطر الائتمان.
- وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية للإفصاح عن مخاطر الائتمان فيما يتعلق ب(مؤشر القروض المتعثرة ،الافصاح عن المعلومات العامة ،الافصاح عن معلومات التصنيف الداخلي ، الافصاح عن معلومات الجودة الائتمانية للأصول ، معلومات التحفيف من مخاطر الائتمان) ، وعدم وجود فورق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق ب(مخصص خسائر القروض ، الافصاح عن مقاييس مخاطر الائتمان ومعلومات المدخل المعياري ، الافصاح عن تعرضات ومؤشرات ومخاطر الائتمان).
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية فيما يتعلق بمستوي منفعة المعلومات المحاسبية.
- تتمع المعلومات المحاسبية للبنوك محل الدراسة بمستوي عالي من الملائمة ، حيث بلغت تلك قيمة R2وفق لنموذج السعر 47. مما يعنى تمتع البيانات بمستوي جيد من الملائمة ، بينما كشف نموذج العائد على قدر تفسيرية اكبر لملائمة المعلومات المحاسبية ، حيث بلغت قيمة R2 لهذا النموذج 96. ويعنى ذلك تحقيق مستوي عالي من الملائمة للمعلومات المحاسبية.
- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر (الائتمان ، السيولة) على ملائمة المعلومات المحاسبية –لنموذج السعر.
- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –وفق نموذج العائد .
- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان على ملائمة المعلومات المحاسبية –وفق نموذجي السعر والعائد "
- يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن مخاطر السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج السعر
- يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن مخاطر السيولة على ملائمة المعلومات المحاسبية –نموذج العائد

١٠-التوصيات:

في ضوء نتائج البحث، يمكن الخروج بأهم التوصيات التالية:

- زيادة وتنمية الوعي لدي البنوك العاملة بالجهاز المصرفي بأهمية تحسين ممارسات الافصاح عن المخاطر المصرفية وبخاصة مخاطر الائتمان والسيولة نظرا لتأثيرها الكبير على تحسين منفعة المعلومات لمستخدمي التقارير المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مع توجيه الاهتمام بمزيد من الافصاح الطوعي عن تلك المخاطر، ويكون المنوط بذلك البنك المركزي المصري

من خلال اصدار توجيهاته وارشاداته نحو عقد المزيد من المؤتمرات والندوات واصدار الكتب الارشادية الدورية في ذلك الشأن .

- تعزيز وتنمية الوعي لدي مستخدمي التقارير المالية بأهمية الاهتمام بمعلومات الافصاح عن المخاطر المصرفية وبخاصة مخاطر الائتمان والسيولة نظر لدورها في تحقيق اقصى منفعة لهم بالشكل الذي يحين من كفاءة السوق وتعزيز الاستقرار المالي المصرفي ، ويتبنى ذلك هيئة سوق المال من خلال عقد المزيد من الندوات وورش العمل في هذا الشأن وغيرها من الجهات الأخرى ذات الصلة .
- أن تعيد الجهة الاشرافية للبنوك (البنك المركزي) النظر في فكرة التوسع في نموذج عمل البنوك الإسلامية ، وتبنى العديد من ادواته وصيغ التمويل التي يتبناها ونشر العمل بها في البنوك التقليدية نظرا للدور الكبير الذي حققته تلك البنوك في مواجهة الصدمات وتحمل الصدمات .
- تفعيل نظم وقواعد الحوكمة لدى القطاع المصرفي وبخاصة ادارة مخاطر الائتمان والسيولة بالشكل الذي يساهم في ضبط تلك المخاطر والحد من اثارها السلبية وزيادة قدرة البنوك على تحمل الصدمات، حيث ان مواجهة المخاطر في العمل المصرفي هو امر لا مفر منه، ولكن التكيف وادارة تلك المخاطر للحد من اثرها هو الاهم للحد من الاثار السلبية لتلك المخاطر

ان تقوم هيئة سوق المال بتبني مؤشر موحد للإفصاح عن المخاطر المصرفية يتم اعداده في ضوء القواعد المنظمة للعمل المصرفي ويكون ملزم للبنوك العاملة في السوق، بحيث يمكن من خلاله معرفة مستوي الافصاح عن المخاطر بشكل واضح لدي البنوك المدرجة في البورصة، بالشكل الذي يلبى متطلبات مستخدمي التقارير المالية في ترشيد قرارتهم.

١١-الدراسات المستقبلية:

تفتح هذه الدراسة الافاق المستقبلية نحو الافكار البحثية المستقبلية التالية:

- نموذج مقترح لقياس درور الافصاح عن مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على تحسين منفعة المعلومات المحاسبية.
- أثر جودة الافصاح عن المخاطر المصرفية في ضوء معايير بازل ومعايير التقارير المالية على جودة التقارير المالية.
- القيمة الملائمة لمعلومات مخاطر الائتمان والسيولة وأثرها على ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة تطبيقية

١٢-مراجع البحث :

المراجع العربية :

١- أحمد ، محمد رمضان ابراهيم .(٢٠١٨)." نموذج مقترح لقياس جودة المعلومات المحاسبية كمدخل لرفع كفاءة سوق الاوراق المالية في ضوء IFRS- دراسة تطبيقية**"، رسالة دكتوراه** ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية

٢- البنك المركزي المصري .(٢٠١١)."مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل٢ " ، قطاع الرقابة والاشراف ، وحدة تطبيق مقررات بازل ٢

٣- الحناوي ، السيد محمود .(٢٠١٩)." تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركة على منفعة المعلومات المحاسبية لربحية السهم وقيمته الدفترية لأغراض تحديد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرى " ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد ٣ ، العدد الثالث ، ص ص ١٨٥-٢٤٥.

٤- شحاته، شحاته السيد، نجا ، على عبدالوهاب ، هلال ، عبدالله ، و سلامه ، محمد .(٢٠١٧)" دور معايير التقارير المالية الدولية في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية وأثره على التنميه الاقتصادية كاحد اهم عناصر التنمية المستدامة" **المؤتمر العلمى ،مستقبل الاستدامه في منظمات الاعمال** ،كلية التجارة جامعة القاهره .

٥- الشيرازي ، عباس مهدى .(١٩٩٠)." نظرية المحاسبة " الطبعة الاولى ، ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت .

٦- الصائغ ، مها فيصل و الحربي ، سلمي عوض . (٢٠٢٢)." أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول): دراسة تطبيقية – المملكة العربية السعودية " مجلة البحوث التجارية –جامعة الزقازيق ، مجلد ٤٤ ،، عدد ١ ، ص ص ٢٨١-٣٣٤.

٧- عبدالرحمن، نجلاء إبراهيم يحى، و الصيعري ، شروق علي صالح. (٢٠١٨). "دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية ".المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية مج٩, ع٣: ص ص ١٣٤ - ٢٠٢ .

٨- قاسم،زينب عبدالحفيظ.(٢٠١٧)." إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية –دراسة تطبيقية " **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

٩- محمد ، عبدالله محمد ناجي .(٢٠١٣)." أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية اليمنية "، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة بالإسماعلية ، جامعة قناة السويس ، مجلد ٤ ملحق ، ص ص ١٧٧-٢١١.

١٠- منصور ، بشرى يحى .(٢٠١٨)." تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة٢٠٠١-٢٠١٣"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** , مج٩, ع١، ص ص ٣٨٧-٤١٠.

١١- نشوان ، اسكندر ، الطويل ، عصام ، و شحادة، محمد .(٢٠١٨)." أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية** ، العدد ٩ ، ص ص ٤١٧-٤٤٧.

١٢- نور الدين ، أحمد قايد و اسلام ، هلايلي .(٢٠١٩)." دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية "، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد ٤ ، العدد الاول ، ص ص٢٤١-٢٥٢.

١٣- وهدان ، محمد على ، و الزينى ، رامى رافت .(٢٠١٦)." أثر منفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط الملكية في شركات التأمين: دراسه ميدانيه" ، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، عدد ٢ ، ص ص ١١٨-١٧٨.

المراجع الاجنبية :

1- . Elbadry, A.(2018). "Bank's financial stability and risk management", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 9 Issue: 2, pp.119-137.

2- Abd Elghaffar, E. , Abotalib, A., and Khalil , M. (2019). Determining factors that affect risk disclosure level in Egyptian banks" Banks and Bank Systems, Vol.14, issue (1),pp159-171, **available at doi:10.21511/bbs.14(1).2019.14**

3- Akram, H. and Rahman, K.u. (2018), "Credit risk management: A comparative study of Islamic banks and conventional banks in Pakistan", **ISRA International Journal of Islamic Finance**, Vol. 10 No. 2, pp. 185-205

4- Al-Maghzom, A. , Hussainey ,K. , and Aly ,D.(2016)." THE LEVEL OF RISK DISCLOSURE IN LISTED BANKS: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA", Corporate Ownership & Control / Volume 14, Issue 1, pp 175-194,

5- BCBS.(1996)." OVERVIEW OF THE AMENDMENT TO THE CAPITAL ACCORD TO INCORPORATE MARKET RISKS", www.bis.org

6- BCBS.(2008).” Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision”

7- Bhattacharya,M. , Inekwe,J. , and Valenzuela ,M.(2020)” Credit risk and financial integration: An application of network analysis”, International Review of Financial Analysis, Volume 72,PP 1-14

8- Chen,A., and Gong,A.(2019)." Accounting comparability, financial reporting quality, and the pricing of accruals", **Advances in Accounting**, Volume 45, pp1-16.

9- Corelli, A. (2019), "Credit Risk", Understanding Financial Risk Management, Second Edition, Emerald Publishing Limited, pp. 297-329

10- Duong,N . and Huong ,T.(2017).” The Analysis of Major Credit Risk Factors - The Case of the Vietnamese Commercial Banks”, International Journal of Financial Research, Vol. 8, No. 1;,PP33-42

11- Elaoud,A. and Jarboui,A.(2017)." Auditor specialization, accounting information quality and investment efficiency" Research in International Business and Finance ,Vol. 42, PP 616–629

12- Elbakry ,A. , Nwachukwu, J., Abdou, H. , and Elshandidy, T.(2017)." Comparative evidence on the value relevance of IFRS-based accounting information in Germany and the UK", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 28, PP 10-30.

13- ElBannan,M.(2017).” The Financial Crisis, Basel Accords and Bank Regulations: An Overview”, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 7, No. 2, pp 225-275

14- Elshandidy, T., Neri, L. and Guo, Y. (2018), "Determinants and impacts of risk disclosure quality: evidence from China", Journal of Applied Accounting Research, Vol. 19 No. 4, pp. 518-536. https://0810bi2zx-1105-y-https-doi-

15- Garanina, T.A. and Kormiltseva, P.S. (2014), "The effect of international financial reporting standards (IFRS) adoption on the value relevance of financial reporting: a case of Russia", Accounting in Central and Eastern Europe (Research in Accounting in Emerging Economies, Vol. 13), Emerald Group Publishing Limited, Bingley, pp. 27-60

16- Ghenimi, A., Chaibi, H. and Omri, M.A.B. (2020), "Liquidity risk determinants: Islamic vs conventional banks", International Journal of Law and Management, Vol. 63 No. 1, pp. 65-95. https://0810bua2x-1105-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1108/IJLMA-03-2018-0060

17- Ghosh,A. (2012).” Managing Risks in Commercial and Retail Banking”, John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd, https://doi.org/10.1002/9781119199250.ch13

18- Gila-Gourgoura, E.; Nikolaidou, E. (2017) : Credit risk determinants in the vulnerable economies of Europe: Evidence from the Spanish banking system, International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR), ISSN 2408-0101, Eastern Macedonia and Thrace Institute of Technology, Kavala, Vol. 10, Iss. 1, pp. 60-71

19- Goswami, A. (2021), "Does credit risk persist in the Indian banking industry? Recent evidence", Asian Journal of Economics and Banking, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://0810bdt2m-1106-y-https-doi-

20- Grassa ,R. , Moumen, N. , and , Hussainey ,K.(2020)." Is bank creditworthiness associated with risk disclosure behavior? Evidence from Islamic and conventional banks in emerging countries", Pacific-Basin Finance Journal , Volume 61, June 2020Article 101327 , p p1-17.

21- Havidz ,H .and Obeng-Amponsah,W.(2020).” Banking Industry Specific and Macroeconomic Determinant of Credit Risk”, Determinant of Credit Risk, Vol.7, Issue.1,pp1-8.

22- Jalilian, N., Zanjirchi, S.M. and Goh, M. (2019), "Interactive scenario analysis of banking credit risks in intuitive fuzzy space", Journal of Modelling in Management, Vol. 15 No. 1, pp. 257-275

23- Laurentis,G . , Maino ,R. , and Molteni ,L .(2010).” Developing, Validating and Using Internal Ratings Methodologies and Case Studies”, John Wiley & Sons, Ltd. First Edition

24- Majumder ,M , LI, X.(2018)." Bank risk and performance in an emerging market setting: the case of Bangladesh", Journal of Economics, Finance and Administrative Science, Vol. 23 No. 46 pp. 199-229.

25- Mendonca,H., and Moraes,C.(2018)." Central bank disclosure as a macroprudential tool for financial stability", ***Economic Systems***,vol. 42 ,pp 625–636.

26- Mukhibad,H. , Nurkhin , A., and Rohman, A. (2020). " Corporate governance mechanism and risk disclosure by Islamic banks in Indonesia" , Banks and Bank Systems,Vol 15, issue .(1), pp 1-10 ,available at doi:10.21511/bbs.15(1).2020.01

27- Mukhtarov, S., Yüksel, S., & Mammadov, E. (2018). Factors that increase credit risk of Azerbaijani banks. Journal of International Studies, 11(2), 63-75.

28- Nahar, S., Azim,M., and Jubb,C. (2016) "The determinants of risk disclosure by banking institutions: Evidence from Bangladesh", ***Asian Review of Accounting***, Vol. 24 Issue: 4, pp.426-444.

29- Ramlall, I. (2018), "Prelims", The Banking Sector Under Financial Stability (The Theory and Practice of Financial Stability, Vol. 2), Emerald Publishing Limited, Bingley, pp. i-xxiii. https://doi.org/10.1108/978-1-78769-681-520181011

30- Spuchľáková ,E. , Valaškováb ,K . and Adamkoc ,P .(2015)." The Credit Risk and its Measurement, Hedging and Monitoring", Procedia Economics and Finance,Vol. 24 ,PP675 – 681

31- Tarantino ,A. and Cernauskas,D .(2012)." Essentials of Risk Management in Finance" John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey., Online https://0810ejz63-1104-y-https-onlinelibrary-wiley-com.mplbci.ekb.eg/doi/pdf/10.1002/9781118387016

32- Wontergthem,v.(2015)."Basel III Risk Disclosure Index and Bank Risk" ***Master Dissertation*** ,Faculty Economic En BEDRIJFSKUNDE , UNIVERSITEIT GENT.

33- Xing,X. and Yan,S.(2019)." Accounting information quality and systematic risk", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, Volume 52, Issue 1, pp 85–103

34- Zahi,J and Wang ,Y.(2016)." Accounting information quality, governance efficiency and capital investment choice", China Journal of Accounting Research, Volume 9, Issue 4, PP 251-266

The role of disclosure of credit and liquidity risks in improving the usefulness of accounting information: A comparative study between conventional and Islamic banks

Mohamed Abdelmenam; Dr. Mohamed Zidan and Dr. Marwa El-bastawisy

Abstract:

The research dealt with a study and analysis of the role of disclosure of credit and liquidity risks in conventional and Islamic banks in improving the usefulness of accounting information, and a comparison was made between both conventional and Islamic banks to determine or differences in the level of disclosure of both credit and liquidity risks in conventional and Islamic banks, as well as determining the extent of the impact of the level of disclosure on Credit and liquidity risks on improving the usefulness of accounting information, by applying to a sample of 11 conventional and Islamic banks listed on the Egyptian Stock Exchange, during the period 2015-2021. The study found statistically significant differences between both conventional and Islamic banks with regard to credit risk disclosure, while There are no statistically significant differences between both conventional and Islamic banks with regard to the disclosure of liquidity risks, and the study also found that there are statistically significant differences between both conventional and Islamic banks with regard to the level of quality and usefulness of accounting information, as well as the presence of a statistically significant effect of disclosing the risks Credit and liquidity improve the usefulness of accounting information, and the study recommended increasing and growing Awareness among banks operating in the banking system of the importance of improving the practices of disclosure of banking risks, especially credit and liquidity risks, due to their great impact on improving the usefulness of information for users of financial reports, as well as activating the systems and rules of governance in the banking sector, especially the management of credit and liquidity risks in a way that contributes to controlling these risks and limiting Of its negative effects and increased the ability of banks to withstand shocks

Keywords: credit risk, liquidity risk, usefulness of accounting information, conventional banks, Islamic banks.